الحدث

يتسبب الإصرار الإسرائيلي على البقاء في محوري فيلادلفيا ونتساريم في إفشال مفاوضات غزة، في ظل محاولة أميركية لرمي مسؤولية عرقلة الاتفاق على حركة حماس التي لا تزال متشبثة بالمبادئ التي تم التوافق عليها في 2 يوليو الماضي

مفاوضات غزة

حماس ترفض «انقلاباً» أميركياً على الاتفاق

القاهرة، حيفا ـ **العربي الجديد**
الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

يقطع الاحتلال الإسرائيلي وتحديداً رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الطريق أمام إبرام اتفاق وقف الحرب في غزة، عبر الإصرار على بقاء جيشه في محوري فيلادلفيا ونتساريم، وذلك وسط محاولة أميركية لرمي مسؤولية أي فشل للمفاوضات القائمة حول غزة على عاتق حركة حماس، بالادعاء أن الحركة هي من يتراجع عن الخطة المطروحة، على الرغم من أن الأخيرة تشدد على التزامها بالتفاهمات التي تم التوصل إليها في 2 يوليو/ تموز الماضي، والمرتكزة على إعلان بايدن نفسه في 31 مايو/أيار لتفاصيل الصفقة. يترافق ذلك مع محاولات إسرائيلية لإجراء تعديلات على الوضع القائم، ومنها وضع الحدود مع مصر وصولاً إلى تعديل اتفاقية كامب ديفيد، لإبقاء القوات الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني من الحدود مع سيناء. وفي حين يتوقع استئناف المفاوضات حول صفقة غزة في القاهرة، فإن المفاوضات المصرية الإسرائيلية المتعلقة بوضع محور فيلادلفيا والمنطقة الحدودية بين مصر وقطاع غزة ومعبر رفح، والتي جرت في العاصمة المصرية القاهرة يومي الأحد والاثنين الماضيين، فشلت في تحقيق أي تقدم، في ظل تمسك الاحتلال بوضع ترتيبات أمنية جديدة تضمن بقاء قوات عسكرية في الممر وسط رفض مصري لأي خطوة لا تتضمن انسحاباً كاملاً لجيش الاحتلال من تلك المنطقة. وعلمت «العربي الجديد» أن جولة المفاوضات التي استضافتها القاهرة يومي الأحد والاثنين الماضيين، لم تسفر عن أي تقدم خلال المباحثات بين ممثلي حكومة الاحتلال والوفد الأميركي والمسؤولين المعنيين في مصر. وبحسب المعلومات، فإن الوفد الإسرائيلي كشف خلال اجتماعات القاهرة عن رغبة لدى تل أبيب في إسقاط اتفاق 2005، المعروف باتفاق فيلادلفيا بين مصر وإسرائيل، وإدخال تعديلات على الملاحق الأمنية لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس/آذار 1979، والمعروفة بمعاهدة كامب ديفيد، والمتعلقة بالمنطقة (د) والتي تضم المنطقة الحدودية بطول الشريط الحدودي بين مصر والنقب المحتل وقطاع غزة، والتي كانت تخضع للسيطرة الإسرائيلية عند توقيع معاهدة السلام، قبل خطة فك الارتباط وانسحاب إسرائيل من غزة عام 2005. وقدّم الوفد الإسرائيلي مطلباً رسمياً خلال الاجتماعات بإعادة النظر في معاهدة كامب ديفيد، وإدخال نصوص عبر اتفاق مكتوب تشرعن الاحتلال الإسرائيلي لمحور فيلادلفيا. وتنص التعديلات أو الاتفاق المكتوب الذي ترغب فيه تل أبيب، على «إشرافها على الوضع الأمني في المنطقة الحدودية من الجانب الفلسطيني»، بما يضمن لها اليد العليا في التصرف حال وجود ممارسات ترى أنها تمثل تهديداً لأمنها، وبما يضمن لها التدخّل المباشر في أي وقت لمواجهة أية تحديات دون الحصول على إذن مسبق من أي طرف. وواجهت المطالب الإسرائيلية التي كانت مفاجئة، رفضاً مصرياً قاطعاً، وتمسكت القاهرة بعدم المساس بمعاهدة كامب ديفيد ونصوصها الحالية، ولمّح المسؤولون المصريون إلى أن «فتح الحديث عن تعديل المعاهدة، يفتح معه الباب لأزمات ربما لن تكون معها المعاهدة قادرة على الصمود، في ظل رأي عام مصري غاضب من مشاهد الممارسات الإسرائيلية». كما أكد المسؤولون المصريون خلال الاجتماع «التمسك برفض أي وجود دائم لقوات أو عناصر إسرائيلية في المنطقة الحدودية مع قطاع غزة، مع التزام القاهرة بتوفير كافة الضمانات التي تضمن عدم استغلال تلك المنطقة في أغراض المقاومة».

خطة للإعمار

قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى، إن حكومته تعمل على استكمال إعداد خطة شاملة لإعادة إعمار قطاع غزة. وفي كلمة له خلال افتتاح الجلسة الأسبوعية للحكومة الفلسطينية أمس، أضاف مصطفى: «تم إحراز تقدم كبير في العمل على إعداد الإطار العام لخطة إعادة إعمار غزة والضفة». وأشار إلى أن «أهم العناصر الأخرى التي تقوم بها هي إعادة دمج المؤسسات الوطنية وتوحيدها، لضمان أكبر قدر من التنسيق والعمل المشترك بين مؤسسات الدولة».

في المقابل، في ظل تمسك الاحتلال بالبقاء في محوري فيلادلفيا ونتساريم، وتعنته في ما يتعلق بعودة النازحين إلى شمال القطاع، وعدم الانسحاب من محور نتساريم، وفي ظل تصاعد الحديث عن أن الحركة تتراجع عن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، مشددة على أن تصريحات بايدن وبلينكن هي ادعاءات مضلّلة، ولا تعكس حقيقة موقف الحركة الحريص على الوصول إلى وقف للعدوان. واعتبرت هذه التصريحات «في إطار الانحياز الأميركي الكامل للاحتلال الصهيوني، والشراكة الكاملة في العدوان وحرب الإبادة على المدنيين العزّل في قطاع غزة، ومحاولات تصفية قضيتنا الوطنية»، مضيفة أن «هذه التصريحات ضوء أخضر أميركي متجدّد، لحكومة المتطرفين الصهاينة، لارتكاب المزيد من الجرائم بحقّ المدنيين العزّل، وسعياً وراء أهداف إبادة وتهجير شعبنا». ولفتت الحركة إلى أن ما تم عرْضه مؤخراً عليها «يشكل انقلاباً على ما وصلت إليه الأطراف في 2 يوليو/ تموز الماضي، والمرتكز على إعلان بايدن نفسه في 31 مايو/أيار)، وهو ما يُعَدّ استجابة لرؤوشات أميركية لشروط نتنياهو الجديدة ومخططاته الإجرامية تجاه قطاع غزة». وتابعت أن الوسطاء في قطر ومصر «يعلمون أن الحركة تعاملت بكل إيجابية ومسؤولية في كل جولات المفاوضات السابقة، وأن نتنياهو كان دائماً من يعرقل الوصول لاتفاق، ويضع شروطاً وطلبات جديدة». وأكدت مجدداً «التزامنا بما وافقنا عليه مع الوسطاء في 2 يوليو الماضي، والمبني على إعلان بايدن وقرار مجلس الأمن، وندعو الوسطاء لتحمل مسؤولياتهم وإلزام الاحتلال بقبوله».

في سياق قريب، قالت والدة أحد الأسرى الإسرائيليين إن رئيس «الموساد» ديفيد برنيع أخبرها بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق في ظل حكومة نتنياهو، وفق ما أورد إعلام عبري، أمس الثلاثاء. وقالت عيناف تسانغاوكر والدة الجندي ماتان: «أخبرني رئيس الموساد أنه في ظل التركيبة السياسية الحالية للحكومة لن يكون الاتفاق ممكنا»، وفق ما نقلت عنها صحيفة «إسرائيل اليوم». لكن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي يتبع له «الموساد»، أصدر بياناً نيابة عن «الموساد» نفى فيه هذه الأقوال. في غضون ذلك، واصل بلينكن أمس جولته في المنطقة وانتقل أمس إلى مصر حيث التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مدينة العلمين. ودعا السيسي، خلال اجتماعه مع بلينكن، إلى إنهاء الحرب في قطاع غزة، محذراً من «خطورة» اتساع نطاق الصراع إقليمياً، وفق بيان من الرئاسة المصرية. وأكد أن «وقف إطلاق النار في غزة يجب أن يكون بداية لاعتراف دولي أوسع بالدولة الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين».

ميدانياً، قال الجيش الإسرائيلي أمس إنه انتشل جثث 6 رهائن من منطقة خانيونس ليلة الاثنين، وبذلك يتبقى 109 رهائن يعتقد أنهم لا يزالون في غزة، وإن نحو ثلثهم لاقوا حتفهم. وقال وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت في بيان: «سنواصل العمل على تحقيق أهداف هذه الحرب، وهي إعادة الرهائن والقضاء على حماس». ورحب منتدى عائلات الرهائن والمفقودين، بهذه الأنباء لكنه جدد دعوته للحكومة لإبرام اتفاق مع «حماس» على تحرير بقية المحتجزين. وقال: «العودة الفورية لبقية الرهائن، وعددهم 109، لا يمكن أن تتم إلا من خلال التوصل إلى اتفاق عبر التفاوض». وفي مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، قالت ريعوت إيفين طوف، قريبة المحتجز حاييم بيري الذي اعيد جثة، إن التقديرات تشير إلى أن وفاته كانت بسبب عمليات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة. وأضافت: «كانت هناك فرص لإخراجه حياً، وقد ضاعت هذه الفرص بفعل قرارات بشرية».

في سياق آخر، أطلق جيش الاحتلال، أمس الثلاثاء، سراح نحو 40 فلسطينياً بينهم سيدتان كان قد اعتقلهم في الأشهر الماضية خلال عملياته البرية في قطاع غزة وأعادهم عبر معبر كرم أبو سالم التجاري. ووصل المفرج عنهم إلى مستشفى غزة الأوروبي في بلدة الفخاري بمدينة خانيونس في ظروف صحية صعبة، بعد معاناتهم من أوضاع غير آدمية تفرضها إسرائيل على كل المعتقلين الفلسطينيين من غزة.

وواصل الاحتلال غاراته وقصفه على غزة، واستشهد 12 فلسطينياً وأصيب آخرون في استهداف الجيش الإسرائيلي مدرسة «مصطفى حافظ» التي تؤوي نازحين بمدينة غزة. وذكر شهود عيان لوكالة الأناضول، أن القصف الإسرائيلي تسبب في انهيار أحد مباني المدرسة التي كانت تؤوي قرابة 700 نازح معظمهم أطفال ونساء. وتعد هذه المدرسة الثامنة التي تؤوي نازحين ويستهدفها الجيش الإسرائيلي منذ بداية أغسطس/آب الحالي. وادعى الجيش الإسرائيلي أنه قصف مجمّع قيادة وتحكم لحركة حماس في منطقة مدرسة مصطفى حافظ.

كما استشهد وأصيب عدد من الفلسطينيين، أمس جراء قصف الاحتلال لعدة مناطق في غزة، بينهم 9 شهداء بقصف على سوق دير البلح المركزي والمصنف ضمن المناطق «الإنسانية الآمنة». وأعلنت وزارة الصحة ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب على القطاع إلى 40173 شهيداً، و92857 مصاباً. وقالت في تقريرها الإحصائي اليومي إن الاحتلال ارتكب 3 مجازر في القطاع، وصل من ضحاياها إلى المستشفيات 34 شهيداً و114 مصاباً خلال 24 ساعة.

بعد قصف إسرائيلي على مدرسة وسط غزة أمس (عصر القطاع/فرانس برس)

استهداف مراقفي هنية

أعلنت حركة حماس، أمس الثلاثاء، استشهاد عدد من مراقفي إسماعيل هنية والعاملين في مكتبه بقصف إسرائيلي استهدف مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة. وأضافت في بيان أن «هذه الجريمة تظهر حجم الحقد الذي يحمله الاحتلال على كل من ارتبط من قريب أو بعيد بالشهيد إسماعيل هنية، وهو ما يعد استمراراً لجرائم سابقة ارتكبت في هذا السياق، ليس بدءاً باغتيال أبنائه واحفاده، وقصف بيوت أقاربه، وليس انتهاء بجريمة اغتياله في طهران».

«حماس»: ما تم عرضه أخيرا انقلاب على توافقات 2 يوليو

سعى الاحتلال إلى تعديل الملاحق الأمنية لمعاهدة كامب ديفيد

شيكاغو بعد إلقائه كلمة خلال المؤتمر الوطني الديمقراطي، إن التسوية المقترحة «ما زالت مطروحة، لكن لا يمكن التكهن بأي شيء» مضيفاً: «إسرائيل تقول إن بإمكانها التوصل إلى نتيجة... حماس تتراجع الآن». من جهته، قال وزير الخارجية أنتوني بلينكن، مساء الاثنين في تل أبيب، إن نتنياهو «أكد له أن إسرائيل توافق على خطة التسوية»، مشدّداً على أن «من واجب» حركة حماس «أن تفعل الشيء نفسه».

بدوره، أكد مسؤول في حركة حماس في بيان تصريحات بايدن «التي ادعى فيها أن الحركة تتراجع عن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة»، مشددة على أن تصريحات بايدن وبلينكن هي ادعاءات مضلّلة، ولا تعكس حقيقة موقف الحركة الحريص على الوصول إلى وقف للعدوان. واعتبرت هذه التصريحات «في إطار الانحياز الأميركي الكامل للاحتلال الصهيوني، والشراكة الكاملة في العدوان وحرب الإبادة على المدنيين العزّل في قطاع غزة، ومحاولات تصفية قضيتنا الوطنية»، مضيفة أن «هذه التصريحات ضوء أخضر أميركي متجدّد، لحكومة المتطرفين الصهاينة، لارتكاب المزيد من الجرائم بحقّ المدنيين العزّل، وسعياً وراء أهداف إبادة وتهجير شعبنا». ولفتت الحركة إلى أن ما تم عرْضه مؤخراً عليها «يشكل انقلاباً على ما وصلت إليه الأطراف في 2 يوليو/ تموز الماضي، والمرتكز على إعلان بايدن نفسه في 31 مايو/أيار)، وهو ما يُعَدّ استجابة لرؤوشات أميركية لشروط نتنياهو الجديدة ومخططاته الإجرامية تجاه قطاع غزة». وتابعت أن الوسطاء في قطر ومصر «يعلمون أن الحركة تعاملت بكل إيجابية ومسؤولية في كل جولات المفاوضات السابقة، وأن نتنياهو كان دائماً من يعرقل الوصول لاتفاق، ويضع شروطاً

للحديث تتمة...

الجزائر... إسناد المحور اللبناني

عثمان لحياني

في كفتي الميزان يوضع قرار الجزائر إرسال شحنات عاجلة من الوقود إلى لبنان لتشغيل محطات الكهرباء؛ في كفة هو ليس أكثر من واجب لمساعدة بلد عربي محاصر على أكثر من صعيد بسبب انخراطه في محور المقاومة، ولكنه في الكفة الأخرى، ليس أقل من قرار مقاوم يعزز قدرات المحور اللبناني على الصمود، ويمنع تحييد هذا المحور من المواجهة القائمة، ويصب في صالح كل المجهود القائم ضد المشروع الصهيوني في المنطقة.

بهذه الصورة، تضع الجزائر نفسها في المكان الصحيح الذي يستدعيه الواجب، وبما يجعلها شريكة في المعركة. في الأبعاد السياسية يصبح قرار الدولة الجزائرية تزويد لبنان بالوقود، إسناداً لوجستياً مشرفاً لمجهود المقاومة في لبنان بصورة غير مباشرة، ذلك أن التوقيت السياسي المرتبط بتطورات المواجهة مع الاحتلال ودور المحور اللبناني فيها، يجعل القرار كذلك، أكثر منه قرار مساعدة طاقوية لتوفير خدمة الكهرباء للبنانيين.

قد يكون في الخطوة الجزائرية هذه، إحراج ورسالة سياسية إلى دول أقرب إلى لبنان من حيث الجغرافيا والمصالح، كانت أولى أن تمد لبنان باحتياج أساسي في ظرف عصيب، وهي وافرة من حيث الإمكانية، لكنها عاجزة على صعيد القرار المستقل والحسابات الإقليمية التي تحاصر لبنان نفسه، بالقدر نفسه الذي كان يعنيه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قبل أيام، حين قال إنه مستعد لإرسال الجيش إلى غزة في حال فتحت مصر الحدود، فلم يكن يقصد بالتأكيد المعنى القتالي لهذه المهمة، لكنها كانت رسالة سياسية موجهة إلى مصر بالأساس.

ثمة قصة في التاريخ السياسي تجعل لكل هذا في الظروف العصيبة مكاناً في التاريخ، بغضّ النظر عن حجم وطبيعة هذا الفعل. بعد انتصار ثورة الخميني في إيران، وصل الشاه إلى مصر قادماً من أميركا، ثارت طهران وجحافل من المنخب المصرية على استقبال القاهرة للشاه، لكن أنور السادات رد على ذلك بأن كشف سراً لم يكن معلوماً. قال إنه يستقبل الشاه لأن الأخير أنقذ مصر في لحظة عوز للوقود، «في يوم أبلغني وزير البترول بوجود نفس حاد في الوقود ونحن نجهز لحرب أكتوبر، اتصلت بالشاه أطلب منه مساعدة في الأمر، فأبلغني أن هناك ناقلة نفط توجد في عرض البحر بصدد نقل شحنة إلى بلد معين، وسيتصل لتحويل وجهتها إلى مصر». بالنسبة للسادات كانت تلك مساهمة ولو من دون علم الشاه نفسه في مجهود التجهيز ونصر حرب 1973.

«الحرس الثوري»: ردنا قد لا يكون مثل العمليات السابقة

أكد المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني، العميد علي محمد نائيني، أمس الثلاثاء، أن على «الصهاينة انتظار ضرباتنا المدروسة والدقيقة في زمانها المناسب»، رداً على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في 31 الشهر الماضي في طهران. وقال إن «رد إيران ربما لا يكون تكراراً لعمليات سابقة»، من دون أن يسمي تلك العمليات، إن كان يقصد الهجمات الإيرانية منتصف إبريل/نيسان الماضي رداً على الاستهداف الإسرائيلي للقنصلية الإيرانية في دمشق. وأضاف نائيني، في مؤتمر صحافي، في طهران، أن كبار القادة العسكريين في قرارهم حول «الحرب والإجراء والرد» سيأخذون بعين الاعتبار جميع الظروف، ويتخذون «قراراً دقيقاً ومدروساً». وأوضح أن «الوقت تحت تصرفنا، ويمكن أن تكون فترة الانتظار للرد هي أطول»، مضيفاً أن «الصهاينة حالياً يجب أن يعيشوا فترة الترقب خوفاً من الرد، وأبعاد الهجوم الإيراني، وجبهة المقاومة، ليفقدوا التوازن».

(العربي الجديد)

إسرائيل: يجب محو مبنى الأمم المتحدة

اعتبر مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، جلعاد أردان (الصورة)، أنه «يجب إغلاق مبنى الأمم المتحدة ومحوه من على وجه الأرض». ونقلت صحيفة معاريف، أمس الثلاثاء، عن أردان قوله في مقابلة: «ينبغي إغلاق مبنى الأمم المتحدة ومحوه من على وجه الأرض». وأضاف أردان في إشارة إلى مبنى الأمم المتحدة في نيويورك: «قد يبدو هذا المبنى جميلاً من الخارج، لكنه أعوج ومشوه». وعن خططه المستقبلية قال: «أعلم أن لدي مهمة، أرى نفسي في المستقبل أقود الليكود بعد عهد (رئيس الوزراء بنيامين) نتنياهو». ولفتت الصحيفة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يهاجم فيها أردان الأمم المتحدة. وأضافت: «قبل الشهر الماضي: يجب علينا اتخاذ إجراءات ضد الأمم المتحدة، مثل إغلاق المجمع في القدس، وترحيل رؤساء الوكالات المتمركزة في إسرائيل، من أجل إرسال رسالة واضحة مفادها أن استمرار انحياز واستغلال الأمم المتحدة ضد إسرائيل سيكون له ثمن».

(الأناضول)

عبد الله الثاني: لن نسمح بأي تصعيد على حساب الأردن

قال العاهل الأردني عبد الله الثاني، لدى لقائه سياسيين وإعلاميين في قصر الحسينية، بحسب الموقع الرسمي للديوان الملكي، أمس الثلاثاء، إن الأردن لا يقبل أن يكون مستقبل المنطقة رهينة لسياسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة. وأضاف: «لن نسمح بأن يكون أي تصعيد في المنطقة على حساب الأردنيين أو أمن الأردن وأمانه، من أي طرف كان». ولفت إلى سعي بلاده للتوصل إلى التهدئة في المنطقة، داعياً الأطراف الفاعلة في العالم إلى التحرك لوقف الحرب على غزة، والإجراءات الأحادية في الضفة الغربية، وتحديداً في القدس المحتلة والمسجد الأقصى، لتجنب انزلاق المنطقة نحو حرب إقليمية. وكرر موقف الأردن الرافض محاولات تهجير الفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة.

(العربي الجديد)

رصد

الاحتلال يتخوف من انتفاضة في الضفة

حيفا ـ **نايف زيداني**
رام الله ـ **العربي الجديد**

تزداد مخاوف إسرائيل من احتمال تنفيذ عمليات ضد أهداف داخل الخط الأخضر على غرار محاولة تنفيذ عملية استشهادية في تل أبيب ليل الأحد. الاثنين الماضي، في وقت تعتقد فيه المؤسسة الإسرائيلية أنّ فصائل المقاومة في الضفة الغربية تمكّنت من الحصول على متفجرات ثقيلة مهرّبة عن طريق الحدود الأردنية. وزعم جيش الاحتلال، وفق قناة كان 11 العبرية، ليلة أول من أمس الاثنين، أنّ ألغاماً ثقيلة من نوع «كلايمور» شديدة الانفجار وصلت إلى فصائل المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بعد تهريبها إلى المنطقة من الأردن. وأضافت القناة أن السنوات الأخيرة شهدت إحباط عمليات تهريب ألغام وعبوات ناسفة، لكن هناك العديد من عمليات التهريب التي لم تتمكن قوات الأمن الإسرائيلية من إحباطها. ويقدر الجيش الإسرائيلي أن الأسلحة التي ضُبطت في عمليات التهريب التي أُحبطت هي «نقطة في بحر» مقارنة بالأسلحة التي وصلت إلى أيدي المسلحين «على الرغم من تعزيز منطقة الحدود بكتيبة عسكرية إضافية». وفي الوقت نفسه تؤكد المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنه لا يوجد لديها ما يشير إلى أنّ الفصائل الفلسطينية تمتلك صواريخ مضادة للدروع أو أيّ نوع آخر من الأسلحة التي تكسر التفوّق الإسرائيلي.

في غضون ذلك، قدمت شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، في الآونة الأخيرة، إلى المؤسسة الأمنية تقديرات تشير إلى احتمال التصعيد في الضفة الغربية ربما تصل إلى انتفاضة تتضمن تنفيذ عمليات «انتحارية» في إسرائيل. وعتبرت، وفق ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، أنّ محاولة تنفيذ عملية تل أبيب هي مؤشر إلى أنه يجب التعامل مع التحذيرات من احتمال التصعيد بجدية. وأشارت الصحيفة إلى أنه بالرغم من تنفيذ عمليات تفجيرية داخل الخط الأخضر في العامين 2022 و2023، قد احتوى الانفجار في تل أبيب على مواد متفجرة أشد ومن صنع محلي، ومن النوع الذي استخدم في عمليات «انتحارية» في انتفاضتي الأقصى (العام 2000) والقدس (2015 ـ 2016). واعتبرت أن الانتفاضتين الفلسطينيتين السابقتين كانتا «هبتين شعبيتين عفويتين» نتيجة أحداث محددة أدت إلى خروج الفلسطينيين إلى الشوارع، لكن التصعيد الحالي يتطور تدريجياً، ويضاف إليه عناصر جديدة في كل مرة، وأنه بدأ قبل شن الحرب على قطاع غزة. وذكر محلل الشؤون العسكرية في الصحيفة ورسالها، رون بن يشاي، أن الانتفاضة الحالية تتطور تدريجياً وفي كل مرة تُضاف إليها عوامل جديدة. وعملياً بدأ التصعيد قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ما دفع الجيش الإسرائيلي إلى نقل قوات منطقة الحدود مع قطاع غزة لتعزيز القوات في الضفة الغربية. وأضاف بن يشاي أن ما تغيّر في هذه المرحلة هو الاستخدام المكثّف للعبوات الناسفة وارتفاع الحافز على المقاومة في أوساط شباب مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة، على ما يبدو بسبب الحرب في قطاع غزة حيث يوجد آلاف لجزء كبير منهم هناك، محذراً من أن هذا الحافز من الممنوع تجاهله. وأضاف أنّ «هذا الوضع أُوجد قبل 7 أكتوبر، في الأساس بمخيم جنين للاجئين، وبعد ذلك في مخيم نور شمس قرب طولكرم، أما الآن فهناك نحو 15 مجموعة مسلّحة موزعة في أرجاء الضفة الغربية ويمكن ملاحظة اتساع الظاهرة أيضاً إلى منطقة غور الأردن» ومناطق مختلفة. وذكّر بأن السيناريو الذي يقلق المؤسسة الأمنية، إلى حد كبير، هو اقتحام مجموعات فلسطينية للمستوطنات الإسرائيلية القريبة من خطوط التماس على غرار عملية «طوفان الأقصى» بمشاركة الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

إلى ذلك، تفجرت اشتباكات مسلحة بين مقاومين فلسطينيين وقوات الاحتلال خلال اقتحام بلدة جبع، جنوبي جنين، ومحيط مفترق طمون بمدينة طوباس في الضفة الغربية. واقتحمت قوات الاحتلال مدينة طوباس شمال شرقي الضفة الغربية، وبلدة طمون ومخيم الفارعة جنوبي المدينة، وسط مواجهات واشتباكات مسلحة، وتدمير للبنية التحتية والشوارع، وإحراق محال تجارية. وخلال اقتحام بلدة طمون، أصيب أربعة فلسطينيين بينهم ثلاثة بشظايا الرصاص، وسط مداهمة عدة منازل واعتقال الشقيقين مصعب وفاطمة يوسف بشارات واحتجاز شقيقهما إبراهيم، قبل الاعتداء عليه بالضرب. وقالت كتيبة طوباس التابعة لسرايا القدس، في بيان، إن مقاتليها تمكنوا من إيقاع قوة للاحتلال في كمين مركب على مفرق طمون تخلله إعطاب آلية عسكرية، وسط اشتباكات مسلحة. وأشارت الكتيبة إلى أن مقاتليها خاضوا كذلك اشتباكات مسلحة وفجروا عبوات ناسفة خلال اقتحام مدينة طوباس ومخيم الفارعة في جنوبها. كما اقتحمت قوات الاحتلال بلدة سلواد، شمال شرقي رام الله، وبلدة بني نعيم، شرقي الخليل، وبلدة الخضر، جنوب بيت لحم. واستشهد فلسطيني وأصيب اثنان آخران، مساء أمس الأول الاثنين، برصاص الجيش الإسرائيلي خلال اقتحامه مخيم الفوار ومدينة دورا، جنوبي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية المحتلة. وشيع الفلسطينيون، أمس الثلاثاء، محمود إبراهيم الحروب (18 عاماً)، الذي أصيب برصاصة في رأسه خلال المواجهات. وهدمت سلطات الاحتلال منزلاً من طابقين في خربة الدبر ببلدة تقوع شرق بيت لحم جنوبي الضفة الغربية، واعتقلت قوات الاحتلال، منذ مساء أول من أمس، عشرة فلسطينيين على الأقل من الضفة الغربية.

رون بن يشاي: ارتفع حافز المقاومة عند شباب المخيمات

متابعة

إصابات وحرائق وقصف البقاع

بيروت ـ **العربي الجديد**

نفّذ جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، سلسلة اعتداءات جديدة على جنوب لبنان، في إطار القصف اليومي المتبادل بينه وبين حزب الله، وذلك غداة يوم اتسم بقصف إسرائيلي لثلاث بلدات في البقاع اللبناني، وقال جيش الاحتلال إنه استهدف من خلاله مخازن أسلحة للحزب، ووصفه إعلامه بالضربات «الاستباقية». وقال وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، في تصريحات أمس، إن «مركز الثقل ينتقل تدريجياً من غزة إلى لبنان»، مضيفاً أن «الهجمات التي نفذناها في عمق لبنان هي استعداد لأي تطورات قد تحدث».

ونفّذت مقاتلات إسرائيلية مساء الاثنين، غارات على ثلاث بلدات، في قضاء بعلبك في منطقة البقاع، شرق لبنان، في محلة صهور العيرون في سرعين التحتا، وجرود النبي شيت في محلة القوز، ومنطقة السهلية بين بلدتي تمنين التحتا وقصرنبا، بحسب وكالة الأنباء اللبنانية (الوكالة الوطنية للإعلام). وقال جيش الاحتلال إن القصف استهدف مخازن أسلحة تابعة لحزب الله، علماً أنه أدى إلى إصابة 11 شخصاً، بينهم ثلاث سوريات.

وتسبب القصف بانذلاع حرائق، وتحدثت وكالات الأنباء عن سماع دوي انفجارات، كما قال جيش الاحتلال في بيان إنه بعد القصف «سُمعت انفجارات تؤشر إلى وجود كميات كبيرة من الأسلحة في المنشآت المستهدفة». ونقلت وكالة فرانس برس عن مصدر مقرّب من حزب الله، أن الغارات «استهدفت مخازن أسلحة» للحزب.

وتزامنت غارات البقاع، مساء الاثنين، مع تصعيد في القصف المتبادل والعمليات العسكرية بين حزب الله وجيش الاحتلال، ما تسبّب بمقتل جندي إسرائيلي وثلاثة عناصر من الحزب اللبناني، أخرهم كان أول من أمس في دير قانون رأس العين، جنوب لبنان، وهو حسين علي حسين الذي قال جيش الاحتلال إنه من «وحدة الصواريخ» التابعة لحزب الله، ولاحقاً، أعلن الجيش الإسرائيلي أن سلاح الجو التابع له هاجم «منصتي إطلاق صواريخ تابعة لحزب الله في منطقتَي المنصوري والطيبة جنوب لبنان، كانت جاهزة لإطلاق قذائف باتجاه الأراضي الإسرائيلية»، ما أدى إلى إصابة شخصين بحسب وكالة الأنباء اللبنانية.

وأمس الثلاثاء، أصيب عامل سوري، من جراء قصف إسرائيلي على باب التينة في بلدة الخيام الحدودية جنوب لبنان، فيما شنّ حزب الله هجمات عدة على مواقع عسكرية إسرائيلية. واستهدف القصف الإسرائيلي، أمس، بلدات طلوسة وعيتا الشعب ومنطقة وادي الحجير . السلوقي عند أطراف بلدة قبريخا وأطراف بلدة بنت جبيل. من جهته، ردّ حزب الله، بحسب إعلاناته، على قصف البقاع باستهداف «مقرّ قيادة فرقة الجولان 210 في ثكنة نفح، ومقر فوج المدفعية ولواء المدرعات التابع للفرقة 210 في ثكنة بردن». كما استهدف ثكنة برانيت، ومقر الفرقة 146 في جعتون رداً على الاغتيال في دير قانون، فضلاً عن استهدافه موقعَي المرج وجل العلام العسكريين الإسرائيليين.

وذكرت القناة 12 الإسرائيلية، أمس، أنه تمّ رصد 80 صاروخاً أطلقت من لبنان على مستوطنات حدودية، اعترُض بعضها فيما أسفرت أخرى عن اندلاع حرائق. وتحدثت صحيفة هآرتس عن اندلاع حرائق في موقعين شمال فلسطين المحتلة، نتيجة سقوط صواريخ أطلقت من لبنان. كما دوت صفّارات الإنذار في عدد من المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الجليل الأعلى وهضبة الجولان السورية المحتلة.

ووسط مخاوف من اندلاع حرب واسعة، تتأهب إسرائيل لصدّ هجوم محتمل قد ينفذه حزب الله رداً على اغتيال القيادي العسكري البارز فيه فؤاد شكر في بيروت يوم 30 يوليو/تموز الماضي. واعتبر عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» التابعة لحزب الله في البرلمان اللبناني، حسن فضل الله، أمس، «أن ما نقدّمه اليوم من تضحيات ومن أثمان غالية وعزيزة إنما يؤسّس لمستقبل أفضل لبلدنا ولمنطقتنا، كي لا يفرض العدو شروطه على هذه المنطقة، ويرسم لنا حدودنا ومستقبلنا وحدود سيادتنا». وأضاف فضل الله، من بلدة الحميجمة جنوب لبنان، أن «جبهة لبنان متواصلة ما دام العدوان مستمرّاً على غزة»، مشيراً إلى أن «من يتولى التواصل من الجهة اللبنانية مع المبعوثين ومع الجهات الخارجية هو الحكومة ورئيس المجلس النيابي نبيه بري، ونحن على تواصل دائم معهما». كما شدّد على «أن الجميع اليوم في فلسطين ولبنان والدول الأخرى ينتظر نتائج المفاوضات التي تجري بشأن وقف إطلاق النار في غزة، وإلى أين ستصل، وأن ما يعنينا نحن في المقاومة وفي لبنان وعلى مستوى حزب الله، هو أن يتوقف العدوان على غزة، فهذا هو الهدف الذي وضعناه عندما بدأنا إسناد غزة، وقد قلنا منذ اليوم الأول إن جبهتنا في لبنان هي جبهة مساندة نهدف من خلالها للضغط على العدو كي يوقف عدوانه على غزة». وختم بأن «ما سنقبل به المقاومة الفلسطينية سنقبل به بقية الجهات المقاومة، لأن من يحملون الراية الأساسية اليوم هم أهل الأرض في غزة والضفة، ونحن معهم نحمل هذه الراية، ولكن كجهة دعم ومؤازرة، وصاحب القرار هو الذي يقدّم الدماء والتضحيات والأثمان الكبيرة، وهو الذي سيأخذ القرار النهائي».

من أضرار القصف على سرعين، أول من أمس (فرانس برس)

الحدث

الفصائل المحلية الحليفة لطهران تعود إلى لغة تهديد القوات الأميركية

توقف مباحثات الانسحاب من العراق

أحيا توقف مباحثات الانسحاب الأميركي من العراق بين واشنطن وبغداد تهديدات الفصائل باستئناف عملياتها ضد قوات التحالف بهدف إخراجها من البلد، خصوصاً أن التهدئة هدفت إلى إعطاء حكومة محمد شياع السوداني فرصة لحل الملف عبر المفاوضات، فيما حذر نائب عراقي من تداعيات عودة التصعيد بين الفصائل والأميركيين

بغداد ـ **محمد عماد**

أثارت فصائل عراقية مسلحة شكوكاً بشأن مجريات الحوار الحكومي مع الولايات المتحدة حول إنهاء وجود التحالف الدولي في العراق، بعد تصريحات لحكومة محمد شياع السوداني عن تأجيل الانسحاب الأميركي من العراق إثر هجمات تعرضت لها أخيراً قاعدة عين الأسد التي تضم جنوداً أميركيين وتقع في محافظة الأنبار غربي البلاد، فيما لوّحت بعض الفصائل بالتصعيد. وتعرّضت قاعدة عين الأسد إلى قصف صاروخي في 5 أغسطس/آب الحالي، تبنّت مسؤوليته جماعة جديدة تطلق على نفسها «الثائرون»، وأدى إلى إصابة عدد من الجنود الأميركيين ضمن قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وبعده بيومين، أعلنت السلطات العراقية اعتقال خمسة أشخاص قالت إنهم متورطون بالهجوم على القاعدة، فيما لم تُكشف أي تفاصيل عنهم حتى الآن.

وقبل أيام قليلة أكدت الخارجية العراقية تأجيل إعلان إنهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي في البلاد، عازية ذلك إلى «التطورات الأخيرة»، فيما أكد مستشار رئيس الوزراء العراقي ضياء الناصري تجميد الحوار مع الولايات المتحدة بشأن ملف الانسحاب الأميركي من العراق مؤكداً أن استهداف قاعدة عين الأسد أخيراً تسبّب في التجميد. ولم تُصدر الحكومة العراقية لاحقاً أي توضيح بشأن إمكانية استئناف الحوار، أو تحديد جدول زمني لإنهاء وجود التحالف، وهو ما يزيد الأمر غموضاً، كما أن الفصائل لم تعلن أي موقف رسمي واضح. المتحدث باسم جماعة كتائب سيد الشهداء، أحد أبرز الفصائل العراقية المسلحة، كاظم الفرطوسي، قال لـ«العربي الجديد»: «لم تصل إلينا أي إشارة أو تبليغ رسمي من الحكومة العراقية بأن الحوار مع الولايات المتحدة الأميركية قد توقف لأي سبب كان». وأضاف أن «موقف فصائل المقاومة العراقية واضح ومعلن منذ البداية، بأن إخفاق الجهود الدبلوماسية لإنهاء الوجود الأميركي من العراق، سيدفعها إلى عودة عملياتها لتحرير كامل الأراضي العراقية، وهذا الأمر ثابت ومعلن، وننتظر موقف الحكومة الرسمي بشأن آخر تطورات مفاوضاتها، على الرغم من أننا نعلم عدم وجود جدية أميركية بالانسحاب».

من جهته، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي النائب إسكندر وتوت، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا موقف رسمياً معلناً من الحكومة العراقية بإيقاف جولات الحوار والتفاوض مع واشنطن لإنهاء مهام التحالف الدولي، وتأجيل إعلان جدولة الانسحاب»، مؤكد أن «مجلس النواب العراقي، يتابع عبر لجانه المختصة الحوار الأميركي من العراق، سيدفعها إلى عودة عملياتها لتحرير كامل الأراضي العراقية، وهذا الأمر ثابت ومعلن، وننتظر موقف الحكومة العراقية بإيقاف جولات الحوار والتفاوض مع واشنطن لإنهاء مهام التحالف الدولي، وتأجيل إعلان جدولة الانسحاب».

جنود أميركيون في الموصل، 6 مارس 2017 (صباح عرار/فرانس برس)

اشتباكات تركية ـ عمالية

اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات التركية ومسلحين من حزب العمال الكردستاني قرب بلدة العمادية شمالي العراق مساء أمس الاول الاثنين. وقال ضابط في قوات البشمركة الكردية لـ«العربي الجديد» إن اشتباكات عنيفة وقعت على مقربة من بلدة العمادية واستمرت لـ4 ساعات، وسبّبت اندلاع حرائق في تلك المناطق، مشيراً إلى ان «عناصر العمال يتعمدون التحصن في المناطق القريبة من القرى السكنية، لمنع القوات التركية من ضربهم».

كاظم الفرطوسي: نعلم عدم وجود جدية أميركية في الانسحاب

صباح العكيلي: تنسيقية المقاومة لم تعلن انتهاء الهدنة

كبير في هذا الملف»، معتبراً أن «تأجيل إعلان جدولة الانسحاب الأميركي من العراق لأسباب تتعلق ببعض التطورات في البلاد والمنطقة بالكامل، لكن إعلان الجدولة سيكون خلال المرحلة القليلة المقبلة». وأضاف وتوت: «بكل تأكيد عدم نجاح الحكومة العراقية بإنهاء الوجود الأجنبي، وتحديداً الأميركي، عبر لجان التفاوض والحوار، سيدفع الفصائل إلى اتخاذ موقف جديد وتصعيد جديد ضد هذا الوجود، خصوصاً أن التهدئة الحالية مؤقتة وهدفها إعطاء فرصة ومجال للسوداني وحكومته لحسم الملف عبر الأطر التفاوضية والدبلوماسية، وبخلاف ذلك سيكون هناك تصعيد، وبالتأكيد هذا التصعيد سيكون متبادلاً ما بين الفصائل والأميركيين، وقد تكون تداعياته خطيرة وكبيرة على عموم الأوضاع في العراق».

واتفقت بغداد وواشنطن في جولة الحوار الثاني التي جرت في واشنطن نهاية يوليو/تموز الماضي، على التزام تطوير قدرات العراق الأمنية والدفاعية وتعميق التعاون الأمني الثنائي في جميع المجالات، فيما أكدت الحكومة العراقية التزامها المطلق بحماية الأفراد والمستشارين والقوافل والمرافق الدبلوماسية للولايات المتحدة ودول التحالف الدولي في العراق. الباحث في الشأن السياسي والأمني المقرب من الفصائل المسلحة صباح العكيلي قال، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يوجد بيان أو موقف رسمي من الحكومة العراقية أو حتى من الولايات المتحدة الأميركية بشأن إيقاف جولات التفاوض، خصوصاً أن آخر جولة كانت في واشنطن، وهذا يؤكد أن التفاوض يسير في الاتجاه الصحيح». وبيّن العكيلي أن «هناك تلويحاً أميركياً بأن عمليات القصف التي تستهدف قاعدة عين الأسد وغيرها من القواعد التي تتواجد فيها القوات الأميركية يؤثر على سير التفاوض والحوار بين بغداد وواشنطن بشأن الانسحاب الأميركي من العراق. وفي مقابل ذلك فإن الفصائل العراقية وهيئة تنسيقية المقاومة حتى الآن لم تعلن انتهاء الهدنة، وهي ملتزمة مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بفتح المجال أمام التفاوض مع واشنطن لإنهاء الوجود العسكري الأجنبي». وأضاف أن «أي جهة من الفصائل لم تعلن مسؤوليتها عن عمليات القصف الأخيرة ضد قاعدة عين الأسد وقواعد أخرى يتواجد فيها الأميركيون في سورية، وهذا ما يعني أن موقف الفصائل ثابت وكذلك الموقف الحكومي، وجولات التفاوض مستمرة وسوف تستمر تجاه إنهاء مهمة التحالف الدولي في العراق، وعمليات القصف لن تؤثر على عملية التفاوض بشأن الانسحاب الأميركي من العراق بالكامل». وأشار إلى أن «إعلان إيقاف التفاوض بين بغداد وواشنطن رسمياً سيدفع الفصائل إلى اتخاذ موقف جديد من الهدنة، ولهذا فإن الفصائل تترقب الحوار ونتائجه واستمراره وفق ما هو مخطط له من السوداني وفريقه الحكومي».

ويستند حوار التعاون الأمني المشترك لعام 2024 إلى المناقشات التي جرت خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي وأشنطن في إبريل/نيسان الماضي، وحوار التعاون الأمني المشترك الافتتاحي في الصيف الماضي. وخلال حوار التعاون الأمني المشترك الأول، قرر الجانبان إنشاء لجنة ثنائية عسكرية عليا لتحليل ثلاثة عوامل (التهديد من تنظيم داعش، والمتطلبات التشغيلية، ومستويات قدرات قوات الأمن العراقية) لتحديد مستقبل التحالف العسكري الدولي في العراق. واستمر حوار التعاون الأمني المشترك على أساس عمل اللجنة العسكرية العليا على مدى الأشهر الستة الماضية، ومن المقرر إصدار بيان مفصل مشترك حول مستقبل مهام ووجود التحالف العالمي في العراق بعد فترة وجيزة في ختام عمل اللجنة العسكرية العليا.

رصد

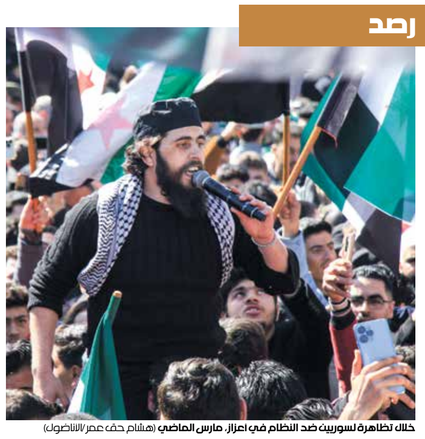

خلال تظاهرة لسوريين ضد النظام في اعزاز، مارس الماضي (هشام حيف عمر/الأناضول)

عرقلة الحركة عند معبر أبو الزندين السوري

غازي عنتاب ـ **محمد كركص**

في إطار رفضهم فتح أي معابر مع النظام السوري تُحسن وضعه الاقتصادي وتكون تمهيداً لتطبيع العلاقات معه، منع محتجون، أمس الثلاثاء، شاحنات تجارية محملة بالقمح والشعير متجهة إلى مناطق سيطرة النظام السوري من الوصول إلى معبر أبو الزندين في ريف حلب الشرقي، شمالي سورية. وقالت مصادر من «الجيش الوطني السوري» المعارض، المدعوم من أنقرة، رفضت الكشف عن اسمها لأسباب أمنية، لـ«العربي الجديد»، إن عشرات المحتجين منهم «عناصر ينتمون إلى فصائل الجيش الوطني السوري منعوا عشرات الشاحنات التجارية المحملة بالقمح والشعير من الوصول إلى معبر أبو الزندين أثناء توجهها إلى مناطق سيطرة النظام». وأكدت المصادر أن المحتجين هددوا أصحاب الشاحنات في حال التوجه مرة أخرى إلى المعبر بإحراق الشاحنات مع حمولتها، مضيفة أن المحتجين أكدوا أنه لن يتم فتح معبر مع النظام السوري تعطيه الشرعية في حين لا يزال الآف المعتقلين في سجونه الأمنية، مشيرين إلى أن المعابر تُحسن من وضع النظام الاقتصادي. وكان محتجون من أبناء مدينة الباب، في ريف حلب الشرقي، ومن أبناء مدينة مارع، في ريف حلب الشمالي، قد نصبوا، مساء أمس الأول الاثنين، خيمة اعتصام على طريق «إم 4» قبل معبر أبو الزندين بعشرات الأمتار بهدف منع الشاحنات التجارية من التوجه إلى مناطق سيطرة النظام السوري.

وكان قادة فصائل «الجيش الوطني السوري» وافقوا على فتح معبر أبو الزندين قبل نحو أسبوع في اجتماع مع مسؤولين أتراك في حور كلّس بريف حلب الشمالي على الحدود السورية - التركية، وفق ما أكدت مصادر مُطلعة من داخل «الجيش الوطني» السوري لـ«العربي الجديد». ودخلت أولى الشاحنات التجارية من مناطق سيطرة المعارضة السورية إلى مناطق سيطرة النظام من المعبر، الأحد الماضي، وحمولتها مواد غذائية وقمح وشعير وطحين وسكر، في حين لم يُسجل المعبر، الذي أغلق عام 2020 بسبب جائحة كورونا، دخول أي شاحنة تجارية من مناطق سيطرة النظام السوري إلى مناطق سيطرة المعارضة السورية.

وتعرض معبر أبو الزندين، أمس الأول الاثنين، للقصف بثلاث قذائف هاون من جهة مجهولة المصدر، ما سبّب توقفه عن العمل لعدة ساعات من دون وقوع أي إصابات بشرية، في حين لا يزال التوتر قائماً في محيط المعبر من طرف المعارضة السورية في محاولة لإغلاقه نهائياً ووقف أي حركة تجارية مع النظام السوري. وعزز إعادة فتح معبر أبو الزندين مسار التقارب بين أنقرة ودمشق الذي أخذ، خلال العام الحالي، زخماً أكبر في ظل تكهنات بقرب عقد قمة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورأس النظام السوري بشار الأسد برعاية روسية. وبدا أن الجانب الروسي أراد من فتح المعبر تهيئة مناخات مناسبة لاستمرار مسار التقارب بين الجانب التركي ونظام الأسد. ولطالما حاول الجانب الروسي خلال السنوات الماضية فتح المعابر بين مناطق المعارضة والنظام، للتخفيف من تبعات العقوبات الدولية المستمرة منذ أكثر من عقد على اقتصاد النظام المتهالك، الذي بات شبه عاجز عن توفير أدنى مقومات الحياة لنحو تسعة ملايين سوري تحت سلطته.

شرق غرب

قتلى وجرحى من «قسد» بهجومين في دير الزور والرقة

قُتل وجرح عناصر من قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، جراء هجوم نفذه مجهولون يُرجح أنهم خلايا من «داعش» في ريف دير الزور الشرقي، شرقي سورية، فيما أصيب عناصر من «قسد» بهجوم مماثل استهدف سيارة عسكرية بريف محافظة الرقة الشمالي، شمال شرق سورية. وقال الناشط وسام العكيدي، إن الهجوم الأول استهدف نقطة عسكرية في بلدة درنج، فيما طاول الهجوم الثاني بلدة الهيشة بريف الرقة.

(العربي الجديد)

الاستخبارات التركية «تحيّد» متهمة بالإرهاب في «الكردستاني»

قالت مصادر أمنية تركية لوكالة الأناضول التركية للأنباء، أمس الثلاثاء، إن جهاز الاستخبارات التركي تمكن من قتل «إرهابية» من حزب العمّال الكردستاني، وذلك في عملية عسكرية شمال العراق. وتصنف أنقرة «الكردستاني» منظمة إرهابية. وبحسب المصادر، فإن المتهمة التي جرى «تحييدها» هي سما جوليك، الملقبة بـ«زيلان آزاك»، وشاركت في جمع معلومات استخبارية وأنشطة مراقبة واستطلاع، وتنفيذ هجمات بواسطة مسيّرة ضد تركيا.

(الأناضول)

برلمان فنزويلا يناقش قانوناً «ضد الفاشية»

ناقش البرلمان الفنزويلي، أمس الثلاثاء، مشروع «قانون ضد الفاشية» يهدف لـ«الدفاع عن الشعب»، لكن المدافعين عن حقوق الإنسان يعتبرونه مقيّداً للحريات. من جهتها، دعت المعارضة التي أعلنت فوزها في انتخابات يوليو/تموز الماضي، الرئيس نيكولاس مادورو (الصورة) إلى «التنحي»، وحذّر مرشحها إدموندو غونزاليس أوروتيا من أن «التشبث بالسلطة لا يؤدّي إلا إلى تفاقم معاناة شعبنا».

(فرانس برس)

استراليا تدعم جهود الوساطة لوقف حرب غزة

بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس الثلاثاء، مع وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ (الصورة)، في كانبيرا، علاقات التعاون بين البلدين، وسبل دعمها وتطويرها، إلى جانب قضايا إقليمية ودولية، أبرزها تطورات الأوضاع في قطاع غزة. وقالت وكالة الأنباء القطرية «قنا»، إن وونغ أعربت خلال اللقاء، عن دعم بلادها جهود الوساطة المشتركة الهادفة للتوصل إلى اتفاق لوقف النار في غزة.

(قنا)

الصين توافق على بناء 11 مفاعلا نوويا

أقرّت الصين، أول من أمس الاثنين، بناء 11 مفاعلاً نووياً جديداً في 5 مواقع. ومنح رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ، الضوء الأخضر للمشاريع، خلال اجتماع تنفيذي لمجلس الدولة الصيني، علماً أن شركة «الصين الوطنية للطاقة النووية» حصلت على الموافقة لبناء 3 مفاعلات، و«شركة الدولة للاستثمار في الطاقة» على مفاعلين، فيما حصلت «شركة الطاقة النووية الصينية العامة» على الموافقة على بناء 6 مفاعلات.

(فرانس برس)

تقرير

انتخابات البرلمان الأردني بقانون جديد: تغيير شكلي

تتحضر الأحزاب الأردنية للمشاركة في انتخابات البرلمان الشهر المقبل وفق قانون جديد يمنحها المزيد من المقاعد، وهو تحدّ قد لا يثمر عن تغييرات كبيرة في الوقت الحالي، لكنه قد يمهد لانخراط حزبي أكبر مستقبلاً تحت قبّة البرلمان

عمّان ـ **انور الزيادات**

تجرى انتخابات البرلمان الأردني المقبلة في 10 سبتمبر/أيلول المقبل بموجب قانون انتخاب جديد خصّص فيه 30% (41 مقعداً) للتنافس الحزبي من بين 138 مقعداً. وبحسب القانون، ستتدرج زيادة المقاعد الحزبية وصولاً إلى نسبة 65% خلال السنوات العشر المقبلة. وأعاد قانون الانتخاب رسم الدوائر الانتخابية ضمن دائرتين: محلية وعامة، يُخصص لهما 138 مقعداً، منها 97 للدوائر المحلية، موزعة على 18 دائرة انتخابية، و41 مقعداً للقائمة العامة مخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية. وتفتقد معظم الأحزاب الأردنية إلى أرضية سياسية وشعبية صلبة. وبلغة الأرقام، وبحسب وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، حديثه الخريشة، في تصريحات صحافية أخيراً، بلغ عدد المنتمين إلى أحزاب في الأردن 95 ألفاً في 38 حزباً يشكلون 1,8% من الذين يحق لهم الانتخاب في البلاد.

التجربة الحزبية أمام تحدّ جديد، فبعد تهميش القوى الحزبية طيلة العقود الماضية، والمخاوف الأمنية التي عشّشت في عقول الأردنيين، تجد الأحزاب نفسها أمام تحدّي قيادة العمل البرلماني، في وقت يعاني فيه مجلس النواب ذاته من فقدان ثقة المواطنين، بحسب استطلاعات رأي مختلفة أجريت أخيراً.

وقال المتحدث باسم الهيئة المستقلة للانتخاب، محمد خير الرواشدة، لـ«العربي الجديد»، إن عدد القوائم الحزبية والتحالفات الحزبية التي تقدمت بطلبات الترشح لاستحقاق انتخابات البرلمان الأردني في الدائرة العامة بلغت 25 قائمة، ولم تتغير أرقام القوائم الأولية للمرشحين عن القوائم الحزبية المرشحة عن مقاعد الدائرة العامة، واستقرت الأرقام على 686 مرشحاً، بعد صدور قرارات محكمة الاستئناف برد الطعون المقدمة. أما بالنسبة للقوائم الانتخابية المحلية، فقد بلغ عددها 174 قائمة، ضمّت 954 مرشحاً ومرشحة، موزعين على 18 دائرة انتخابية في المملكة.

وحول المخالفات التي تشهدها حملات انتخابات البرلمان الأردني والاستعدادات للانتخابات، قال الرواشدة: نتعامل في الهيئة مع أرقام متحركة بالنسبة إلى مخالفات الدعاية الانتخابية، وهي مخالفات غير جسيمة، وبمجرد علم الفرق المختصة، تتحرك كوادر الهيئة لإزالة أي مخالفة، سواء كانت على مواقع التواصل الاجتماعي أو المواقع الإخبارية، أو تعليق اليافطات في الأماكن غير المخصصة لنشر الدعايات الانتخابية، وهذه المخالفات يمكن حصرها منذ بدء مرحلة الدعاية الانتخابية بنحو 600 مخالفة. أما المخالفات الجسيمة المتعلقة بمحاولات التأثير على إرادة الناخبين بالمال وشراء الأصوات، فلفت الرواشدة إلى أن هناك عمليات تحقق تقوم بها لجنة الشكاوى في مركز الهيئة، وفي حال التوصل إلى بينات وإثباتات تتعلق بشبهات شراء الأصوات تُحال فوراً للادعاء العام صاحب الولاية بالتحقيق والإحالة للمحاكم المختصة أو يقرر حفظ الملف، وقد بلغ عدد القضايا الخاضعة للتحقق لدى لجنة الشكاوى 22 قضية، في حين تمّ حفظ 4 قضايا، وجرت إحالة قضيتين للادعاء العام، كما بلغ عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم 4 قضايا.

وحول ملامح انتخابات البرلمان الأردني المقبلة، قال المدير التنفيذي لبرنامج مركز الحياة «راصد» لمراقبة الانتخابات، عمرو النوايسة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن 71% من الذين ترشحوا للانتخابات البرلمانية اليوم هم من الحزبيين، منهم 688 حزبياً على القوائم العامة، و469 مرشحاً حزبياً من أصل 954 مرشحاً على مستوى الدوائر المحلية وبنسبة بلغت 49% من مجموع المرشحين والمرشحات. وأوضح النوايسة أن القانون وضع نسبة 30% للأحزاب مباشرة للقوائم العامة، متوقعاً أن تفرز نتائج الانتخابات على القوائم المحلية 20 إلى 25% من الحزبيين وهذا يعني أن نصف أعضاء البرلمان سيكونون من الحزبيين، ما سينعكس بعد ذلك على فكرة التكتل الحزبي في البرلمان المقبل، والحزبية والبرامجية داخل مجلس النواب، ورأى أن الأحزاب من الممكن أن تحافظ على أعضائها بعد ظهور النتائج، خصوصاً أنهم ترشحوا على قوائمها الانتخابية، وأن القوانين تعطي فرصة أكبر للأحزاب مستقبلاً، حيث ستصل نسبة النواب الحزبيين على القوائم العامة في البرلمان الأردني إلى حوالي 65% بعد 10 سنوات، وهذا حافز لاستمرار الأعضاء في أحزابهم. واستدرك النوايسة بالقول إن الأحزاب «ستواجه تحديات بعد ظهور نتائج انتخابات البرلمان الأردني المقبلة، لكنها ستكون أقل من التحديات التي واجهتها منذ إصدار القانون وحتى إجراء الانتخابات، خصوصاً أن العمل البرلماني يتطلب عقلاً جمعياً برامجياً يعمل من خلال الأحزاب». وعن الأحاديث المتداولة بين الأردنيين، عن الرشوة الانتخابية، أشار النوايسة إلى أنها موجودة بلا شك، لكن المهم كيف تجابهها، لافتاً إلى أن الهيئة المستقلة للانتخاب تعمل على مواجهة الرشوة الانتخابية ووضعت أسساً وتعليمات لمواجهة هذه التحديات، وحولت إلى القضاء العديد من القضايا المرتبطة بالرشوة الانتخابية بعضها صدرت فيها أحكام قضائية.

بدوره، قال الكاتب الصحافي محمد سويدان، لـ«العربي الجديد»، إن الجميع يتمنى أن تكون انتخابات البرلمان الأردني المقبلة فرصة للأحزاب لتحقق شيئاً مهماً وإنجازات على الأرض، فهذه الانتخابات ترتكز على القوائم الحزبية، وما يحدث جميل في ظاهره، فالقوائم الحزبية منخرطة بهذه العملية»، لكن المشكلة، برأيه، «هي في الأساس أن أغلب هذه الأحزاب تشكلت من أجل غاية المشاركة في الانتخابات، والعديد ممن يقودون هذه الأحزاب وجوه غير حزبية بالأصل، رجال أعمال وشخصيات عامة»، لم يخوضوا سابقاً تجارب حزبية عميقة، والكثير منهم فقط غايتهم الدخول عبر بوابة الأحزاب إلى البرلمان. واعتبر سويدان أن جزءاً كبيراً من برامج هذه الأحزاب غير حقيقي، ووضع فقط لاستهلاك الناخبين، متوقعاً أن يكون التغيير «شكلي في البرلمان المقبل، فالوجوه ستتكرر لكن تحت مسميات حزبية، فأغلبية الأردنيين يتمنون حكومة حزبية برلمانية ناضجة، وليس مشاركة شكلية للأحزاب».

سيخصص 41 مقعداً للتنافس الحزبي من بين 138 مقعداً

محمد سويدان: التغيير سيكون شكلياً في البرلمان المقبل

وبحسب سويدان، فإن الكثير من المقربين من هذه الأحزاب أشاروا إلى أن المساهمات المادية دفعت بالعديد من الأشخاص لمقدمة القوائم الحزبية وجرى تحويل قضايا إلى المحاكم، ووجود رجال أعمال في مقدمة بعض القوائم أسبابه واضحة، متسائلاً: أي مخرجات برلمانية حزبية ننتظر إذا صح الحديث عن أثر الأموال في تشكيل القوائم؟ وأضاف: «لا ننكر وجود أحزاب ذات برامج حقيقية، لكن فرصتها غير كبيرة، بسبب إمكانياتها المادية»، متوقعاً أن يكون البرلمان المقبل «مشابهاً للمجالس السابقة وأن يقوم بذات الأدوار الضعيفة فالشخصيات تحت قبة البرلمان ستتكرر تحت مظلة الأحزاب». ولفت سويدان إلى أن بعض الأحزاب لم تُبنَ على أرضية صلبة برامجياً، ولهذا شهدت العديد من الانسحابات خلال الفترة الماضية بسبب ترتيب الأسماء في قوائم الترشح للبرلمان، مرجحاً حصول المزيد من الانسحابات والانقسامات بعد إعلان نتائج انتخابات البرلمان الأردني ممن لم يحالفهم النجاح، هم ومؤيدوهم، خصوصاً أن بعض من انضموا إلى الأحزاب يبحثون عن تحقيق مصالحهم، وفي أي وقت لا يحققون المكتسبات المتوقعة، سيغادرون أحزابهم.

من انتخابات البرلمان الأردني، 10 نوفمبر 2020 (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

تقرير

أحدث حراك دعم غزة اختراقاً، أول من أمس الاثنين، في اليوم الأول من مؤتمر الديمقراطيين العام بمدينة شيكاغو، والذي سيرشح كامالا هاريس رسمياً للرئاسة هذا العام. وبينما حاول الرئيس جو بايدن إقناع الحضور بإنجازاته، يبدو أن حملة هاريس تركز على معالجة الانقسامات

مؤتمر الديمقراطيين

بايدن يودّع... و«انتصار صغير» لأنصار غزة

واشنطن ـ **العربي الجديد**

سلّم الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس الاثنين، المرشحة بدلاً منه للرئاسة هذا العام، ودلك في اليوم الأول من مؤتمر الحزب الديمقراطي الوطني العام، المنعقد في مدينة شيكاغو بولاية إيلينوي، والذي شهد «انتقالاً سلساً» للترشيح الرئاسي، في ذروة موسم انتخابي مليء بالمفاجآت. وألقى بايدن، أول من أمس، خطاب الوداع، أو «أغنية البجعة» (سوان سونغ)، وهو التعبير الذي يمنح لخطاب الوداع أو الإنجازات الأخيرة قبل الرحيل أو مغادرة منصب أو الموت. وكان على بايدن، أول من أمس، أن يبيّض صفحته وصفحة نائبته معاً، بعدما كانت شعبيتهما في أدنى مستوياتها قبل انسحابه من سباق الرئاسة في يوليو/ تموز الماضي، فيما كان التصفيق له تعبيراً خصوصاً عن الامتنان للانسحاب «من دون جلبة كبيرة»، وهو انسحاب أعاد رفع أسهم الحزب مقابل محاولة تلقف الرافضين للحرب، والناقمين على بايدن بسببها، وإعادتهم إلى صفّهم. وبشعور كبير من الامتنان لرئيس غير شعبي خضع لضغوط حزبه وانسحب من سباق الرئاسة هذا العام لاستعادة الحزب القرن الواحد والعشرين، فرض المؤيدون لفلسطين أجندتهم وحضورهم في المؤتمر، سواء خارجه أو في الداخل، وهو أيضاً ما سعى الديمقراطيون لاستيعابه، لكن خصوصاً لأسباب انتخابية، وسط الترشيح الجمهوري للرئيس السابق دونالد ترامب. ومع أكثر من 40 ألف شهيد في قطاع غزة، وعشرات الآف المفقودين والمصابين، وحرب إبادة لا تشبه غيرها في القرن الواحد والعشرين، فرض المؤيدون لفلسطين أجندتهم وحضورهم في المؤتمر، سواء خارجه أو في الداخل، وهو أيضاً ما سعى الديمقراطيون لاستيعابه، لكن خصوصاً لأسباب انتخابية، وسط

بايدن وهاريس خلال المؤتمر اول من امس (روبن بيك/فرانس برس)

> عقد ناشطو الحزب خلال المؤتمر منتدى لمناقشة محنة سكان غزة
>
> قابل اعضاء الحزب الناخبين «غير الملتزمين» وحلفاءهم

أميركيا»، نافياً التقارير التي تحدثت عن «غضبه ممن طالبوا بانسحابه». وعرّج بايدن في كلمته على حرب غزة ودعمه آلة القتل الإسرائيلية هناك، ولخطر انزلاق منطقة الشرق الأوسط لحرب شاملة. وقال بايدن إنه يواصل العمل لإنهاء الحرب وإعادة المحتجزين الإسرائيليين لدى حركة حماس «وإحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط». وأضاف: «اقترحت اتفاقاً للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإنهاء هذه الحرب»، الذي ذكرت صحيفة واشنطن بوست، أمس، أن اسمه تكرّر 150 مرة في الكلمات التي ألقيت في اليوم الأول للمؤتمر. وقال بايدن، الذي يدرك أن إرثه السياسي مرتبط إلى حدّ كبير بإلحاق هاريس الهزيمة بترامب، لما أظهرته من انقسامات داخل الحزب الديمقراطي، وتراجع دعم إسرائيل داخل الحزب وفي صفوف قاعدته الشعبية، مع حركة الاحتجاج غير المسبوقة دعماً للفلسطينيين في الشارع الأميركي، حيّيت سخط إزاء تعامل الحزب الديمقراطي مع الحرب في غزة ما زال قائماً، لكنه أشار إلى أن عقد المنتدى بمثل سابقة، وأوضح أن المنتدى «ليس الجائزة، الجائزة هي (حدوث) تغيير في السياسة، لكن ما هو تاريخي هنا هو أن لدينا لجنة معتمدة رسمياً (من الحزب) للحديث عن قضية غزة».

وجاء المنتدى نتاج مفاوضات سرّية بين حملة هاريس وأعضاء ما تسمى بالحركة «غير الملتزمة» (uncommitted). وهي المجموعة التي شجعت الناخبين الديمقراطيين على حرمان بايدن من دعمهم بالتصويت بـ«غير ملتزم» في الانتخابات، وهو أمر تجلى في أكثر من ولاية خلال الانتخابات التمهيدية للحزب، ومنها ولايات متأرجحة يحتاج الحزب للفوز فيها في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل للفوز بالرئاسة.

وأمضى كبار أعضاء الحزب الديمقراطي الأسابيع الماضية في مقابلة الناخبين «غير الملتزمين» وحلفائهم. وقالت ليلى العابد، وهي أميركية - فلسطينية من ديربورن بولاية ميشيغن، ومؤسسة حركة «غير الملتزمين» وشقيقة النائبة في الكونغرس عن الولاية رشيدة طليب، لـ«أسوشييتد برس»، إن ترشيح هاريس كان «بمثابة بصيص أمل»، واصفة المناقشة الجماعية بأنها «انتصار صغير»، لكن «نحن بحاجة إلى أكثر من التعاطف والإشفاق لأن الأطفال الفلسطينيين لن يقتاتوا بالكلمات».

في غضون ذلك، كان الحراك كبيراً أيضاً في الشارع، حيث تجمع الآف المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين، أول من أمس، في مسيرة نادت من أجل «وقف الإبادة الجماعية في غزة»، و«قطع المساعدات الأميركية عن إسرائيل». وجاء ذلك تحت راية الائتلاف المسمى «المسيرة نحو المجلس الوطني الديمقراطي»، الذي شكله أكثر من 270 متأصراً فلسطينياً ومنظمات غير حكومية. وردد المتظاهرون شعارات مثل «جو مرتكب الإبادة الجماعية» و«فلسطين حرة». واقتحم محتجون على الحرب لفترة وجيزة سياجاً أمنياً مقاماً في محيط مركز «يونايتد سنتر» حيث يقام المؤتمر، لكن الشرطة منعت المحتجين من اقتحام الطوق الداخلي.

«قتلتُ عائلتي بأموال الضرائب»

قالت المندوبة هالة حجازي خلال فعالية بمؤتمر الديمقراطيين: «جمعت أكثر من 12 مليون دولار للحزب، لكنني هنا لأنني قتلتُ أكثر من 100 من عائلتي في غزة من أموال الضرائب التي ادفعها». والمندوبون يتم انتخابهم في الانتخابات التمهيدية للحزب، ويصل عددهم إلى 3979 مندوباً بالإضافة للمندوبين الكبار، واختار ناخبون هذا العام في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي التصويت بـ«غير ملتزم»، وهي حملة يمثلها اليوم نحو 30 مندوباً.

رصد

طهران تنفي الاتهام الأميركي بالتدخل في الانتخابات

اتهمت الولايات المتحدة، إيران، بمحاولة التدخل في انتخاباتها الرئاسية، وتنفيذ عمليات قرصنة إلكترونية مرتبطة بدونالد ترامب وكامالا هاريس

طهران ـ **العربي الجديد**

نفت إيران، أمس الثلاثاء، صحة الاتهامات الأميركية لها بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقرّرة هذا العام في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وذلك مباشرة بعد أول إعلان رسمي من واشنطن، يحمّل طهران مسؤولية اختراق إلكتروني كان الرئيس السابق دونالد ترامب ربطه بها. وقال مكتب التحقيقات الفيدرالي (آف بي آي) ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية (أو دي آن آي) ووكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية، وهي كلها وكالات فيدرالية أميركية، أول من أمس، إن إيران اعتبرت الانتخابات الرئاسية هذا العام «ذات أهمية خاصة»، وأنها عازمة، من خلال القرصنة وغيرها من الأنشطة، على التدخل في السياسة الأميركية و«إثارة الفتن وتقويض الثقة في مؤسساتنا الديمقراطية». وجاء في بيان مشترك صادر عن هذه المكاتب: «لاحظنا نشاطاً إيرانياً عدوانياً بشكل متزايد خلال دورة الانتخابات الحالية، خصوصاً في ما يتعلق بعمليات التأثير التي تستهدف الجمهور الأميركي، والعمليات السيبرانية التي تستهدف الحملات الرئاسية».

وورد في البيان أن متسللين إيرانيين سعوا إلى الوصول إلى «أفراد لديهم علاقات مباشرة مع الحملات الرئاسية لكلا الحزبين السياسيين». وأضاف أن «هذه الأنشطة تشمل تلك التي تمّ الإبلاغ عنها أخيراً والرامية إلى تقويض حملة الرئيس السابق ترامب والتي تنسبها (وكالات الاستخبارات) إلى إيران». وأكّدت أجهزة الاستخبارات الأميركية، في بيانها، أن «أنشطة مماثلة، بما في ذلك عمليات السرقة والنشر، تهدف إلى التأثير على عملية الانتخابات الأميركية». ويحقق «آف بي آي» أيضاً في محاولات اختراق حملة المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس التي أعلنت أيضاً أخيراً استهدافها من قبل قراصنة إلكترونيين أجانب.

من جهتها، نفت البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، صحة اتهامات وكالات الاستخبارات الأميركية لطهران. وأكدت البعثة الإيرانية في بيان نشرته وكالة فارس المحافظة، أن «هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة وتفتقر إلى أي مصداقية»، داعية الإدارة الأميركية إلى عرض وثائقها «إن كانت صادقة في ادعائها لتتمكن من الرد عليها».

وياتي ذلك، بعدما كان كشف في الولايات المتحدة في العاشر من أغسطس/آب الحالي، عن هجوم إلكتروني استهدف حملة ترامب، وفي ذلك الوقت، قال ترامب إن إيران «لم تتمكن إلا من الحصول على معلومات متاحة للجمهور». وقالت شركة غوغل، الأسبوع الماضي، إن مجموعة قرصنة تعرف باسم «آي بي تي 42» ومرتبطة بالحرس الثوري الإيراني قامت بمحاولات اختراق لشخصيات ومنظمات رفيعة في إسرائيل والولايات المتحدة، بما في ذلك مسؤولين حكوميين وحملات انتخابية. وتضمن التقرير أمثلة عن عمليات القرصنة، بينها تظاهر القراصنة بانهم مؤسسة أبحاث أو جهة اتصال موثوقة لجذب الضحايا إلى عقد اجتماعات فيديو مزيفة، حيث تكون هناك حاجة إلى استخدام كلمات المرور لتسجيل الدخول للمشاركة. ووفقاً للتقرير، تضمنت لائحة أهداف مجموعة القرصنة الإيرانية في مايو/أيار ويونيو/حزيران من هذا العام، محاولات اختراق حسابات بريد إلكتروني شخصية لنحو عشرة أشخاص مقربين من بايدن أو ترامب، لكن «غوغل» أحبطتها، بعدما ذكرت الشركة أيضاً أن المجموعة اخترقت حساب «جي ميل» شخصي لمستشار سياسي مؤثر. وبحسب «غوغل» فإن مجموعة القرصنة «آي بي تي 42» تشكّل «عامل تهديد متطوراً ومثابراً لا يظهر أي إشارات لوقف محاولات لاستهداف المستخدمين ونشر تكتيكات جديدة».

ترامب في بنسلفانيا، 17 أغسطس الحالي (مايكل إم. سانتياغو/Getty)

متابعة

أكبر تدريب جوي كوري ـ أميركي

بدأت القوات الجوية الكورية الجنوبية والأميركية أكبر تدريبات جوية بينهما، وذلك في إطار تعزيز الاستعداد المشترك لجيشي البلدين ضد تهديدات كوريا الشمالية. وأعلنت القوات الجوية في كوريا الجنوبية في بيان، أمس الثلاثاء، أن أكثر من 200 طائرة مقاتلة كورية جنوبية وأميركية ستحلق على مدار الساعة حتى يوم الجمعة المقبل، في ما يمثل أكبر عدد من الطلعات التدريبية للبلدين الحليفين، وذكرت أن التدريبات تأتي في إطار مناورات سنوية تهدف إلى تعزيز الاستعداد المشترك لجيشي البلدين ضد تهديدات كوريا الشمالية.

وأضافت أن الطائرات التي تنفذ رحلات دورية دفاعية يتم تحويلها إلى سيناريوهات قتال جوي في إطار تدريبات محاكاة تتضمن اعتراض طائرات للعدو والدفاع بصواريخ كروز. وتنشر الولايات المتحدة 28500 جندي في كوريا الجنوبية للدفاع المشترك ضد بيونغ يانغ. ونددت كوريا الشمالية دائماً بتلك المناورات السنوية لأنها تؤجج التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتصفها بأنها تدريبات لحرب نووية. وتتضمن التدريبات التي تستمر لمدة 120 ساعة متواصلة، تمارين تحاكي تسلل طائرات العدو، وتدريبات تعزيز قدرات الدفاع الجوي المضاد والحظر الجوي والإنذار الجوي. وكانت القوات الأميركية والكورية الجنوبية قد بدأت مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق، أمس الأول الاثنين، على أن تستمر حتى 29 أغسطس/ آب الحالي، بهدف تعزيز قدراتهما الدفاعية المشتركة في مواجهة كوريا الشمالية، التي اتهمت الحليفين مرة أخرى بالتدرب على القيام بغزوها. وتأتي تدريبات «درع الحرية أولتشي» في الوقت الذي تسارع فيه كوريا الشمالية إلى تطوير برامجها النووية والصاروخية وتحاول إطلاق أقمار اصطناعية استطلاعية.

وقال جيشا البلدين في بيان مشترك، أمس الأول، إن التدريبات ستعكس «تهديدات واقعية» في جميع المجالات، بما في ذلك تهديدات صواريخ كوريا الشمالية وكذلك التشويش على نظام تحديد المواقع العالمي (جي بي إس) والهجمات الإلكترونية. وقال مسؤولون إن كوريا الجنوبية ستنفذ منفصلة تدريبات «أولتشي» للدفاع المدني بقيادة الحكومة في وقت واحد، في ظل سيناريو هجوم نووي من قبل الشمال. وفي الأشهر الأخيرة زادت الولايات المتحدة نشرها الإقليمي للقاذفات بعيدة المدى والغواصات ومجموعات حاملات الطائرات للتدريب مع القوات الكورية الجنوبية واليابانية.

«ويونغ» و«لوكهيد مارتن». ووافقت وزارة الخارجية الأميركية على صفقة البيع، وقدّمت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الإشعار بالاتفاق إلى الكونغرس للبتّ في الصفقة. وجاء الإعلان في اليوم الذي بدأت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأميركية في بيان، أمس الأول، إن «صفقة البيع المقترحة ستعزّز قدرة جمهورية كوريا على مواجهة تحديات آنية ومستقبلية عبر توفير قوة ذات صدقية قادرة على ردع خصوم والمشاركة في عمليات إقليمية».

وأشار البيان إلى أن صفقة البيع ستعزز «أمن حليف رئيسي يمثل قوة للاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ»، مشيرة إلى أن المقاولين الرئيسيين للصفقة سيكونان «بوينغ» و«لوكهيد مارتن». ووافقت وزارة الخارجية الأميركية على صفقة البيع، وقدّمت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الإشعار بالاتفاق إلى الكونغرس للبتّ في الصفقة. وجاء الإعلان في اليوم الذي بدأت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأميركية في بيان، أمس الأول، إن «صفقة البيع المقترحة ستعزّز قدرة جمهورية كوريا على مواجهة تحديات آنية ومستقبلية عبر توفير قوة ذات صدقية قادرة على ردع

(العربي الجديد، فرانس برس)

إضاءة

آلية «2+2»: استراتيجية صينية مع الجوار

في إطار التحول في الاستراتيجية الخارجية للصين بدأت بكين اعتماد آلية حوار جديدة مع جيرانها

بكين ـ **علي ابو مريحيل**

كثفت بكين أخيراً من استخدام محادثات «2+2»، مع جيرانها، مثل سيول وجاكرتا. والـ2+2 ترمز إلى اجتماعات تجريها الصين مع بلد آخر بممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع من كل طرف، لتكون المحادثات ذات طابع سياسي وأمني. وكان المثال الأحدث في إطار التحول الكبير في الاستراتيجية الخارجية للصين هو الحوار الأول «2+2» بين الصين وإندونيسيا الأسبوع الماضي، والذي شارك فيه كبار المسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع في البلدين.

وقالت وزارة الخارجية الصينية، في بيان الأسبوع الماضي، إن المحادثات في جاكرتا تعكس الطبيعة رفيعة المستوى للعلاقات بين البلدين، وتشير إلى مستوى جديد من الثقة المتبادلة بينهما. وترأس وفد الصين في المحادثات نائب وزير الخارجية صن ويدونغ، ونائب مدير مكتب اللجنة العسكرية المركزية للتعاون العسكري الدولي تشانغ باو تشون، فيما رأس الجانب الإندونيسي عبد القادر جيلاني، المدير العام لشؤون آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا في وزارة الخارجية، وأوكتافيريو رامسي الأمين العام للاستراتيجية الدفاعية.

وفي يونيو/حزيران الماضي، أجرت الصين حواراً مماثلاً مع كوريا الجنوبية. وتراس الاجتماع وقتها عن الجانب الصيني صن ويدونغ وتشانغ باو تشون، وعن الجانب الكوري الجنوبي نائب وزير الخارجية كيم هونغ كيون، والمدير العام للسياسات في وزارة الدفاع لي سيونغ بيوم. وكان ذلك أول اجتماع يعقد بموجب آلية حوار مطورة على مستوى نواب الوزراء تم إنشاؤها في العام 2020. وقالت بكين، في يونيو الماضي، إن البلدين اتفقا على بناء الثقة المتبادلة والدفع نحو التعاون من خلال آليات، بما في ذلك الحوار الدبلوماسي والأمني «2+2». وحضر المحادثات في حينه، نائب وزير الخارجية الصيني صن ويدونغ، ونظيره الكوري الجنوبي كيم هونغ كيون، بالإضافة إلى مسؤولين في وزارتي الدفاع في البلدين. واعتبرت وسائل إعلام صينية، أخيراً، أن الاجتماعات الأخيرة تشير إلى تحول كبير في الاستراتيجية الخارجية للصين لتصبح أكثر شمولاً، وتمثل تطوراً أكبر واعترافاً بأن الدفاع والسياسة الخارجية متشابكان أكثر من أي وقت مضى. ورغم أن آلية الحوار «2+2» ليست جديدة، إذ تستخدم القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة هذه الآلية مع حلفائها الرئيسيين بما في ذلك اليابان والفيليبين، فإن الصين لم تستخدمها إلا بصورة غير رسمية. وكانت بكين تابعت بقلق الترتيبات والتفاعلات الأمنية والعسكرية المتسارعة في منطقة المحيطين الهادئ والهندي بقيادة الولايات المتحدة، إذ شهدت المنطقة خلال الأسابيع الماضية حراكاً مكثفاً لمسؤولين أميركيين، أسفر عن التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع حلفاء واشنطن في مجال الأمن والدفاع. وفي تعليقه على الاستراتيجية الخارجية للصين قال الباحث في العلاقات الدولية في مركز النجمة الحمراء في بكين، جيانغ قوه، لـ«العربي الجديد»، إن دمج الصين الدبلوماسية مع الأمن في تشبيك علاقاتها الخارجية، يأتي في إطار رد بكين على حراك الرباعية (الولايات المتحدة، الهند، اليابان، أستراليا) في المنطقة خلال الشهر الماضي، والذي عمل على تضخيم التهديد الصيني واستخدامه ذريعة لجر دول المنطقة إلى استراتيجية واشنطن في المحيطين الهندي والهادئ، من خلال اتفاقيات خبيثة لنشر المزيد من أسلحة الردع الأميركية في المنطقة، كما جرى سابقاً عندما تم نشر منظومة «ثاد» الدفاعية في كوريا الجنوبية. وأضاف: يبدو أن الأمر يتكرر الآن مع اليابان، بعد أن ناقش وزراء الخارجية والدفاع من كلا البلدين (واشنطن وطوكيو) في يوليو/تموز الماضي، إمكانية إدراج الأسلحة النووية في الأساليب الأميركية للدفاع عن اليابان ضد أي تهديد خارجي. وأوضح جيانغ قوه أن الصين تسير على نهج موازٍ أو استراتيجية مضادة لقطع الطريق أمام الأجندات الغربية الساعية إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، خصوصاً مع اقتراب وتوافق بعض الدول من تحالف الرباعية.

> في إطار التحول في الاستراتيجية الخارجية للصين بدأت بكين اعتماد آلية حوار جديدة مع جيرانها

ولفت إلى أنه في إطار الاستراتيجية الخارجية للصين، تريد بكين الاستفادة بشكل أفضل من نفوذها وعلاقاتها الجيدة مع جيرانها لتصويب توجهات هذه الدول بما ينسجم مع المصالح الحيوية في المنطقة التي لا تحتمل أي تدخل خارجي. وقال إن تولّيفة الأمن والسياسة تخدم التصورات والرؤى المشتركة لدول المنطقة التي تتقاسم نفس المخاوف، وإن كانت هناك فروقات واختلافات في وجهات النظر حول كيفية معالجة الأزمات والنزاعات القائمة. واعتبر أن من شأن النقاشات الأمنية تمكين الصين من تعميق فهمها لمخاوف جيرانها، والاطلاع بشكل مستمر ولصيق على توجهات هذه الدول، ومقارباتها للأزمات والصراعات الإقليمية والدولية.

في المقابل، قال الخبير في الشؤون الآسيوية المقيم في هونغ كونغ، كاي فنغ، لـ«العربي الجديد»، إن آلية الحوار «2+2» الصينية ليست سوى نسخة باهتة من الآلية الأميركية التي تمكنت من خلالها واشنطن إنشاء تحالف رباعي، ضم اللاعبين الأساسيين في تثبيت وتعزيز استراتيجيتها بمنطقة المحيطين الهادئ والهندي، وبشأن الاستراتيجية الخارجية للصين أوضح كاي فنغ أن بكين قد تسعى من خلال اعتماد هذه الآلية الجديدة إلى جس نبض جيرانها ومدى إمكانية التفافهم حولها كرأس حربة في مجابهة الهيمنة الأميركية. ولفت إلى أن ذلك قد ينجح مع دول صغيرة اقتصادها ضعيف ترغب في الاستفادة من الصين قوة اقتصادية، لكن لا يمكن أن يكتب لهذه الآلية النجاح مع دول أخرى فاعلة تنظر إلى بكين باعتبارها تهديداً، وتعتمد في مواردها العسكرية بصورة مباشرة على الولايات المتحدة.

> كاي فنغ: «2+2» ليست سوى نسخة باهتة من الآلية الأميركية

كيم هونغ كيون وصن ويدونغ في سيول، 18 يونيو 2024 (Getty)

شرق غرب

تايوان تجري مناورات إطلاق صواريخ

أجرت تايوان، أمس الثلاثاء، مناورات صاروخية تحاكي اعتراض عتاد ومقاتلات معادية، في ظروف تتسم بالتصعيد مع الصين. وأطلق الجيش صواريخ «سكاي بو 3» محلية الصنع وصواريخ «باتريوت» الأميركية من قاعدته في جيوبنغ بمقاطعة بينغتونغ جنوبي البلاد. ولأول مرة منذ أكثر من عقد، سُمح للصحافيين بدخول القاعدة التي تضم معهداً مخصصاً لتطوير الأسلحة.

(فرانس برس)

رئيس الوزراء الصيني في روسيا

بدأ رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ (الصورة)، أمس الثلاثاء، جولة تشمل روسيا وبيلاروسيا، وذلك تلبية لدعوة من نظيريه الروسي ميخائيل ميشوستين، والبيلاروسي رومان جولوفتشينكو. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، في إحاطة صحافية، إن الاجتماع الدوري بين رئيسي الحكومتين الصينية والروسية هو آلية مهمة لتحقيق التفاهمات المشتركة وتنسيق التعاون العملي في مجالات مثل التبادلات الشعبية والثقافية.

(العربي الجديد)

بكين ترفض تدخّل واشنطن في بحر الصين الجنوبي

أعلنت بكين، أمس الثلاثاء، أن واشنطن لا تملك «أي حق» في التدخل بشؤون بحر الصين الجنوبي، بعدما دانت واشنطن مناوشات بحرية جديدة بين مانيلا وبكين قرب شعاب متنازع عليها. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية، ماو نينغ، في مؤتمر صحافي، إن «الولايات المتحدة ليست جزءاً من بحر الصين الجنوبي، ولا تملك بالتالي أي حق بالتدخل في الخلافات البحرية بين الصين والفيليبين».

(فرانس برس)

باراغواي: مقتل نائب بتبادل نار مع الشرطة

أعلنت الشرطة في باراغواي، أمس الثلاثاء، مقتل نائب في تبادل لإطلاق النار مع شرطة مكافحة المخدرات خلال مداهمة لمنزله في شمال شرق البلاد. وقال قائد الشرطة كارلوس بينيتيز للصحافيين، إن عناصر الشرطة الذين دهموا المنزل «تم صدهم برصاص أطلق باتجاههم فردوا على النيران بمثلها مما أدى لمقتل النائب بولليو غوميز»، موضحاً أن الشرطة لم تكن تعتزم توقيف النائب، بل مصادرة وثائق مرتبطة بتحقيق في تبييض أموال مرتبط بالاتجار بالمخدرات.

(فرانس برس)

انشقاق عسكري كوري شمالي

أعلن الجيش الكوري الجنوبي، في بيان أمس الثلاثاء، أن عسكرياً كورياً شمالياً اجتاز سيراً على قدميه الحدود الفاصلة بين الشطرين. وقال إنه عثر على «شخص يشتبه بأنه كوري شمالي عند الحدود الشرقية وسلمه إلى السلطات المعنية». والمنشق رقيب في الجيش، وفق وكالة يونهاب، وتلقى بعض التوجيهات من الجيش الكوري الجنوبي أثناء عملية الانشقاق. وذكرت وسائل إعلام محلية أنه كان يرتدي الزي العسكري الكوري الشمالي عندما عثر عليه.

(فرانس برس)

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة في 7 سبتمبر المقبل، لا يزال الخطاب الانتخابي للمرشحين منصبّاً على الاقتصاد، بدون تسجيل فرز أيديولوجي للأحزاب والتيارات المتنافسة، وهو غياب تسبّب به التصحر السياسي

تركيز على المسائل الاقتصادية والقضايا الاجتماعية

انتخابات جزائرية بلا سياسة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

لم تُحدث حملة الدعاية في الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقرّرة في السابع من سبتمبر/ أيلول المقبل، فرزاً سياسياً واضحاً على أساس المرجعيات الأيديولوجية حتى الآن، على الرغم من وجود ثلاثة مرشحين يمثّل كل منهم تياراً سياسياً منفصلاً: الرئيس عبد المجيد تبون عن التيار الوطني (التيار الوطني يضم الأحزاب السلطوية والقومية ويعتبر نفسه سليل الدولة الوطنية ويدافع عن منجزاتها)، وعبد العالي حساني عن التيار الإسلامي، ويوسف أوشيش عن التيار الديمقراطي (التيار الديمقراطي يتبنى المطالب التقدمية، ومتصادم مع التيار الإسلامي ومع التيار الوطني لأنه يحمّل الدولة الوطنية مسؤولية الفشل)، فيما الخطاب الانتخابي للمرشحين الثلاثة في الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية ظلّ بعيداً عن المسائل السياسية الأيديولوجية، في ظلّ التركيز على المسائل الاقتصادية والقضايا الاجتماعية.

لغاية العقد الماضي، كان التقسيم التقليدي للساحة السياسية في الجزائر، موزعاً بين ثلاثة تيارات رئيسية في البلاد، وطني وإسلامي وديمقراطي، مع حضور طفيف للتيار اليساري، وهو تقسيم كان يبرز بشكل أكبر في الاستحقاقات الانتخابية من حيث الخطاب والتحالفات والمشاريع السياسية. لكن الانتخابات النيابية عام 2012، كانت آخر انتخابات تمّت على أساس التيارات والمشاريع السياسية التي تُعبّر عن مرجعية كل حزب. ففي الفترة اللاحقة، خصوصاً منذ مؤتمر المعارضة في يونيو/حزيران عام 2014، سجّل تقارب لافت بين القوى السياسية من مختلف الأيديولوجيات ضمن ائتلاف للمطالبة بالانتقال الديمقراطي والتغيير السياسي، وهو ما فرض إزاحة للقضايا الخلافية، وانعكس على الخطاب السياسي، من دون أن يُلغي بشكل كامل الحدود الفارقة بين التيارات الثلاثة.

وأدى التصحر السياسي الذي اتسمت به مرحلة الرئيس السابق الراحل عبد العزيز بوتفليقة قبل عام 2019، وتفريخ عدد كبير من الأحزاب المنشقة، إلى تراجع هذا التقسيم السياسي، بحيث باتت الكثير من القوى والأحزاب السياسية مفرّغة من المحتوى الأيديولوجي والفكري، وانمحت نسبياً الخطوط الفاصلة بين التوجهات والأسر السياسية، في مقابل طغيان النقاش حول الأزمات الاقتصادية والفساد والمطلب الديمقراطي الذي تبنّته كل التيارات لغاية الحراك الشعبي الذي اندلع في فبراير/ شباط 2019، والذي عزّز من مستويات التقارب بين القوى السياسية التي انقسمت في ما بعد على أساس دعم أو رفض المسار الانتخابي الذي فرضه الجيش والسلطة في تلك الفترة ومعارضة وموالاة. وصول ثلاثة مرشحين من تيارات وأسر سياسية متباينة إلى سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية المرتقب الشهر المقبل، يمكن أن يعيد بالنسبة لعبد الرحمن سعيدي، القيادي في حركة مجتمع السلم (إسلامي) التي تخوض انتخابات الرئاسة برئيسها عبد العالي حساني، وبشكل تدريجي التقسيم السياسي التقليدي. واعتبر سعيدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن هذه الانتخابات بشكلها الحالي «خلقت مشهداً من المشاهد الانتخابية السابقة التي كانت على أساس مدارس سياسية وتيارات، كما حدث في انتخابات عامي 1995 و1999، والانتخابات الرئاسية الجزائرية قد تكون استئنافاً للحياة السياسية السابقة التي كانت تقوم على برامج وأفكار ومقاربات سياسية واقتصادية وثقافية». وأضاف أن «هناك مؤشرات بشأن العودة إلى كبرى الأسر السياسية والأحزاب التي تمثل التيارات ولها عمق شعبي، وتبني وترشيد العمل السياسي خصوصاً بعد الحراك الشعبي الذي كانت له أحكام قاسية على الساحة السياسية وأداء السلطة، وقد تسهم هذه الانتخابات في إعادة تفعيل هذا الفرز السياسي».

يوسف أوشيش خلال لقاء انتخابي في بجاية، 18 أغسطس الحالي (فرانس برس)

وليد زنابي: نستهدف أن نكون ممثلين لكل قوى التغيير

لكن أكثر ما يؤخر الفرز السياسي والأيديولوجي في الانتخابات الرئاسية الجزائرية بشكل عام، هو تحييد النقاش حول القضايا الأساسية التي كانت تشكّل محور هذا الفرز في علاقة بمشروع المجتمع، كالمرأة والمدرسة والمسألة الدينية والقضايا الثقافية من جهة، وعدم نجاح المرشحين الثلاثة في طرح وتوصيل أفكار وحلول تعبّر عن روح المشروع السياسي الذي يتبنّاه كل مرشح، على غرار تشغيل صناديق الزكاة والأوقاف بالنسبة للمرشح الإسلامي حساني، أو مسألة تكريس الهوية الأمازيغية بالنسبة لأوشيش.

ما يعزّز ذلك أن قراءات سياسية، ترى أن التقسيم السياسي لن يكون لافتاً أو مهماً في محددات الخطاب والموقف في هذه الانتخابات، خصوصاً أن هناك مواقف عبرت الحدود الأيديولوجية تماماً، فهناك أحزاب إسلامية (حركة البناء الوطني وحركة الإصلاح) تدعم بقوة مرشح التيار الوطني الرئيس عبد المجيد تبون، بدلاً من أن تدعم المرشح الإسلامي عبد العالي حساني. كما أن هناك مجموعات سياسية من التيار الوطني (منشقين عن جبهة التحرير وطلائع الحريات) تدعم المرشح الديمقراطي يوسف أوشيش، إضافة إلى أن طغيان القضايا الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية على الخطاب الانتخابي، لم يتح الفرصة لبروز الفارق الأيديولوجي في هذه الانتخابات أو استدعاء المناكفات السياسية.

وفي هذا السياق، أكد وليد زنابي، القيادي في جبهة القوى الاشتراكية التي تشارك في الانتخابات الرئاسية عبر المرشح الرئاسي يوسف أوشيش، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «القول إن هناك تكريساً لتقسيم الساحة السياسية والجزم بذلك قد يحتاج إلى استدلال، ثم إنه ليست هناك أي جدوى لمن يريد تكريس هذا التقسيم في الساحة السياسية»، مضيفاً «نحن في جبهة القوى الاشتراكية دخلنا هذه الانتخابات الرئاسية، ورغم خلفيتنا الديمقراطية، إلا أننا نستهدف أن نكون ممثلين لكل قوى التغيير في الجزائر، أياً كان موقعها أو مشاربها الفكرية، ورافعين كل صرخات المحرومين، المهمشين والمضطهدين في هذا الوطن الفسيح، وبعيداً عن أي محدد أيديولوجي، وهناك كثير من الأفكار ربما نلتقي فيها مع باقي المرشحين وهناك قضايا نختلف بشأنها». وأضاف زنابي: «لا نعتقد أن المشكلة تتعلق بالأيديولوجيات أو التيارات بقدر ما تتعلق بإرساء قواعد أخلاقية للممارسة السياسية تخلق مناخاً عاماً يساعد على الانتظام الحر والنقاش الراقي، وتستحضر الشروط لانخراط شعبي حول مشروع وطني واضح المعالم، وإرساء قواعد ممارسة سياسية سليمة من شأنه أيضاً أن يغربل آلياً الساحة السياسية ويقضي على الكثير من المظاهر غير المشرفة ويعيد للسياسة وللسياسيين الاعتبار لهم».

الأقل مناكفة

قال رئيس المنظمة الوطنية للصحافيين الجزائريين سليمان عبدوش، لـ«العربي الجديد»، إن الانتخابات الرئاسية الحالية «هي الأقل مناكفة سياسياً، سواء بين المرشحين الثلاثة أو بين ممثليهم»، مضيفاً «تجري الحملة الانتخابية إلى حد الآن بهدوء على مستوى الخطاب. نحن نتابع من خلال التغطية الإعلامية أن هناك ضبطاً كبيراً في الخطاب»، مشيراً إلى أن «هناك بعض الهفوات وعدداً قليلاً جداً من التصريحات التي لم تكن موفقة».

تونس

استئناف الطعون في الانتخابات

رفضت المحكمة الإدارية التونسية كل الطعون المقدمة إليها من مرشحي انتخابات الرئاسة ضد قرارات هيئة الانتخابات باستبعاد ترشحهم، في انتظار نتائج الاستئناف

تونس ـ **بسمة بركات**

بعد يوم على تأكيد المحكمة الإدارية التونسية رفض كل الطعون المقدمة من مرشحين للرئاسة، رفضت هيئة الانتخابات طلبات ترشيحهم، رأى خبراء في القانون أن مرحلة الاعتراض على قرارات هيئة الانتخابات لم تنته، إذ يتجه عدد من المرشحين إلى الاستئناف، في حين اعتبر بعضهم أن رفض الطعون ابتدائياً يؤكد أن المعركة الرئاسية حُسمت، مع بقاء 3 مرشحين، من بينهم الرئيس قيس سعيّد الذي يرى منتقدوه أن منافسيه الاثنين «شكليان». وأعلنت المحكمة الإدارية التونسية، أول من أمس، رفضها كل الطعون السبعة المقدمة إليها من مرشحين لانتخابات الرئاسة ضد قرارات هيئة الانتخابات. وقالت المحكمة في بيان، إن «الدوائر الاستئنافية بالمحكمة الإدارية، استكملت التصريح بمنطوق آخر قضيتين من مجموع السبعة طعون المرفوعة في إطار نزاعات الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2024 في طورها الأول من التقاضي، وقد قضت في جميعها بالرفض». والطعون المقدمة للمحكمة جاءت من الأمين العام لحزب العمل والإنجاز عبد اللطيف المكي، ورئيس حزب التحالف الوطني ناجي جلول، والوزير الأسبق منذر الزنايدي، والوزير الأسبق عماد الدايمي (رئيس ديوان الرئيس منصف المرزوقي) ورئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي (قدمت طعنين اثنين) ومرشح حركة «شباب نحن لها» بشير العواني.

وأكد حزب العمل والإنجاز، استئناف الحكم الابتدائي للمحكمة الإدارية، الذي أيّد رفض هيئة الانتخابات لترشح أمينه العام، عبد اللطيف المكي. وقال الحزب إنه قام بـ«تشكيل نواة في الجهات للاستعداد لمواصلة الحملة الانتخابية، رغم الرفض الابتدائي لملف ترشح المكي، لأن الأمل بإنصافهم لا يزال قائماً». وشدّد الحزب خلال مؤتمر صحافي عقده في مقره بالعاصمة التونسية، أول من أمس، على أنه «يجب عدم الصمت تجاه ما يحدث ومواصلة العمل والنضال لكي تكون الانتخابات معبرة عن إرادة الشعب». ولفت عضو المكتب السياسي للحزب، سفيان عمري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن المحكمة الإدارية «أنصفتهم في نقطة مهمة تتعلق بالبطاقة عدد 3 (بطاقة الخلو من السوابق العدلية) باعتبارها إجراء خارجاً عن إرادة المرشحين».

من جهتهم، أكد خبراء تونسيون في القانون أن رفض المحكمة لجميع الطعون لا يعني انتهاء النزاع الانتخابي، لأن هناك طوراً استئنافياً أمام الجلسة العامة التي تضم 27 قاضياً، وهي جلسة مفصلية وحاسمة، في رأيهم. وفي الوقت الذي يعلّق البعض فيه آمالاً على مرحلة الاستئناف، يرى آخرون أن السباق الرئاسي انتهى عند جلّ هؤلاء المعترضين. وفي هذا السياق، رأى الرئيس السابق للمحكمة الإدارية، القاضي أحمد صواب، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «رفض المحكمة الإدارية لجميع الطعون هو معركة أولى وستليها معركة أكبر، وهي المرحلة الحاسمة والأخيرة»، موضحاً أن «هذا الرفض يعني أسبقية طفيفة لهيئة الانتخابات». وشدّد على أن «المعركة الأخيرة ستكون خلال الجلسة العامة التي ستكون الفيصل». في المقابل، يرى أستاذ القانون العام الصغير الزكراوي، أن هناك طعوناً قضت فيها المحكمة بالرفض شكلاً، وأما عند هؤلاء فتعتبر المسألة منتهية، لأن هناك شروطاً أساسية عند تقديم الطعن لا بد من توفرها ولم تتوفر»، مبيناً أن «الخطأ هنا يتحمله المحامون لأن قبول الطعن شكلاً ضروري». ولفت إلى أن «من خسروا القضايا من حيث الأصل سيستأنفون، مثل عبير موسي ومنذر الزنايدي وغيرهما، ولكن حظوظهم ضعيفة لأنهم لم يكوّنوا ملفات مستوفية الشروط، خصوصاً على مستوى التزكيات».

أما القاضي الإداري السابق، عبد الرزاق بن خليفة، فكتب في تدوينة له على فيسبوك»، أن «المحكمة الإدارية يتنازعها تياران متناقضان منذ تأسيسها، تيار شكلاني وتيار موضوعي يغلّب الأصل على الشكل»، مضيفاً أنه «لعل من أسباب الهوس بالشكل، ظهور أجيال جديدة غير مُسيّسة ومتأثرة بالقانون الخاص أكثر أو لنقل أقرب إلى تقنيي القانون منه إلى من يؤوّلون القانون». وبيّن أن «الإجراءات وسيلة وليست هدفاً في حدّ ذاتها، ويجب ألا تتحول إلى هوس، ويجب اعتمادها فقط لحماية الحقوق لا لطمسها أو إهدارها، وأن الوظيفة الجوهرية للقاضي هي فضّ النزاع في الأصل».

- النداء رقم 320 يا أهل الضفة يا أهل الداخل يا أمة أنقذوا #غزة
- ما يحصل في #غزة لا يتحمّله عقل ولا تحمله جبال
- بعد عشرة أشهر من الضياع والهذيان والتعنت السياسي اقتنع #بايدن أن الأوان قد حان للحرب على #غزة أن تنتهي... لماذا يستعيد السياسيون #الأميركيون عقلهم وذاكرتهم في حفلات وداعهم أو بعد تقاعدهم من الوظيفة؟
- #غزة تُباد حرفياً يا عرب ويا مسلمين. البشر والحجر وحتى الحيوانات لم تسلم من بطش وإجرام الصهاينة. الهدف واضح وصريح، إفراغ غزة من سكانها، إما بدفعهم نحو النزوح والهجرة وإما الموت، والعدو جاد في قراره وليس لديه مشكلة في قتل كل سكان قطاع غزة طالما يراهم وحوشاً بشرية وغير إنسانية.
- الجميع يتحدث عن أن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة دقيقة وحساسة وصعبة ويجب وقف الحرب لخطرها إقليمياً ودولياً، ونسي الجميع أن شعب #غزة يعيش أسوأ ما عاشته البشرية منذ طوفان نوح
- كل هذه الفظاعة والمأساة والمجازر الكبرى التي تُرتكب في #غزة #أميركا شريك أساسي بها؟! ولا يمكن أن تتم التغطية والتعمية على الدور الأميركي في هذا العدوان. أميركا ليست شريك وحسب، بل هي من تقود هذه الحرب القذرة وهي من تُديرها منذ اليوم الأول. هي ليست وسيط ولا تصلح أن تكون ضامناً.
- قبل ست سنوات، ودّعنا الزميل الصحافي ياسر مرتجى، الذي ارتقى أثناء تغطيته #مسيرات_العودة. اليوم، يرتقي الصحافي حمزة شهيداً، ليلتحق بشقيقه ياسر، بعد قصف الاحتلال النازحين في مدرسة مصطفى حافظ غرب #غزة.
- #لبنان في حالة حرب وبدون مي وكهربا والناس ميتة من الجوع والدولة مشغولة بمصادرة الدراجات النارية والتوك توك
- وزير الطاقة: الحصار الأميركي تسبب بدخول #لبنان في العتمة الشاملة. صحيح #أميركا هي اللي سرقت خمسين مليار دولار اللي انصرفوا عالكهرباء من 2010 للآن، وهي صاحبة مولدات الاشتراك